سلسلة تفريغات شبكة بينونة

شرح التذكرة

في علوم الحديث لابن الملقن

الشيخ حامد بن خميس الخنبشي

قام به فريق التفريغ في شبكة بينونة للعلوم الشرعية

@BaynoonanetUAE @Baynoonanet www.baynoona.net

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرّ شبكة بينونة للعلوم الشرعية أن تقدم لكم تفريغًا لشرح كتاب

التَّذكِرة في علومِ الحديث

تأليف

العلّامة عمر بن علي بن أحمد "ابن الملقن"

– رحمه الله تعالى –

شرح الشيخ

حامد بن خميس بن ربيع الجنيبي

– حفظه الله تعالى –

حقوق الطبع محفوظة لشبكة بينونة للعلوم الشرعية

مُقدمة الشارح[١]:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأُصلي وأُسلم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد،،

فأولاً نقول: الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، والحمد لله على ما أنعم، وما تفضل به سُبحانهُ وتَعَالى الذي قال في كتابه الكريم: «وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ [٢]» ومن نعم الله سُبحانهُ وتَعَالى أن هيأ ويسر سُبل تعلم العلم الشرعي، ويسر أسبابه، وهيأ من يرعى مثل هذه المجالس العلمية التي يجري فيها الأجر لكل من كان سبباً في قيامها والانتفاع منها بحول الله تبارك وتعالى.

وانطلاقاً من قول النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ[٣]»؛ فأقول وأوجِّه شكري بداية لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي على تهيئة هذه الفرصة لاجتماعنا مع إخواننا، والتدارس معهم، والمذاكرة لعل الله سُبحانهُ وتَعَالى أن يجعلها من الأجور التي تجري للعبد بعد أن ينقطع من هذه الحياة، فالشكر لمن رعى هذه المجالس،

---

١ – للاستماع للمواد الصوتية: https://www.baynoona.net/ar/tree/2172

٢ – النحل (١٨).

٣ – أخرجه: أحمد (٧٩٣٩)، وأبو داود (٤٨١١)، والبخاري في: «الأدب المُفرد» (٢١٨)،وصححه الألباني في: «السلسلة الصحيحة» (٤١٦).

ولمن تكفل بإقامتها، والدعوة إليها، والنشر والإعلان، واعني؛ «مركز رياض الصالحين» شكر الله لهم سعيهم، وبارك لهم في جهودهم، ثم أُثني بالشكر لمن سعى أيضاً في إقامة هذه الدورة في حلّتها الثامنة ترتيباً وتنسيقاً وأخص بالذكر أبا عبد الله أخانا بطي المحيربي فكم سعى واقتطع من وقته لتمام هذا الخير، فجزاه الله خيراً، ولكي لا أُطيل في المقدمات مع ضيق الوقت فلعلي ابدأ بمدخل أُذكّر فيه نفسي وإياكم قبل أن نبدأ فيما نحن بصدد أن نتكلم عليه وهو فيما يتعلق بهذه المجالس العلمية التي هُيِّأت لك يا طالب العلم فإن هذه المجالس هي نعمة عظيمة لمن قصد بها وجه الله سبحانه وتعالى وقصد الدار الاخرة وابتغى رضوان الله تعالى فهي منَّة ونعمة من الله تبارك وتعالى والمنَّة والنعمة لا بد أن تستغل في أبواب الخير وأن تستثمر هذه النعمة فيما يرضي الله تبارك وتعالى ومن استغلال هذه النعم أن تصرف في أبوابها الصحيحة وفي مقاصدها الصحيحة ومن تلكم المقاصد أن يسلك فيها طالب العلم نهج الاعتدال ونهج الوسطية الحقة التي لا يخرج فيها لا إلى إفراط ولا الى تفريط فهذا من زكاة العلم ومما يحاسب به العبد عند ربه تبارك وتعالى وقد ذكر نبينا صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ مما يُسأل عنه العبد قبل أن تزول قدمه «وعن علمه مإذا عمل به [1]».

ويقول أبو الدرداء رضي الله عنه: "مما اخشى إذا عرضت على ربي أن يقول لي يا عُويمر مَإذا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟ [2]" فيُسأل العبد أمام ربه عن العمل بالعلم.

١- أخرجه: الترمذي (٢٤١٧) بلفظ: «وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ». وصححه الألباني في: «الصحيحة» (٩٤٦).

٢- أخرجه: البيهقي في: «الشعب» (١٦٤٦)، وأبو نعيم في: «الحلية» (١/ ٢١٤).

والذي أردت الإشارة إليه ونحن في خضم هذه المحن المتناطحة، وهذه الإحن التي تمر في بلاد المسلمين؛ أننا نحتاج إلى استثمار العلم الشرعي في مرضاة الله سُبحانهُ وتَعَالى، وأن نجتنب في سلوكنا لطريق الطلب مسالك الحرام، ومسالك الأحزاب، والمسالك التي تفرق جماعة المسلمين، وكل هذا مرده إلى أمر عظيم، وهو الذي ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا سمع عن رسول الله صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ حديثاً لم يَعده ولم يقصر عنه، فلا هو خارج إلى جانب الإفراط، ولا خارجاً إلى جانب التفريط.

والذي يضبط لطالب العلم هذا الباب؛ هو تعلمه للعلم الشرعي الصحيح، وأن يرجع في القضايا والمسائل إلى العلماء الكبار، وأن يصدر عنهم، فبهم يحتفي وبهم يقتدي، وبهم يجتنب السبل التي تتفرق به عن سبيل الله تبارك وتعالى.

واليوم كل أحد يزعم أنه على الوسطية، ولكننا نحتاج إلى ضبط هذا الباب، ولا ينضبط إلا في إرجاع الأمور إلى نصابها، والى أهلها، ولذا قال صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ: «إذا أُسْنِدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرْ السَّاعَةَ[1]» وهذه إشارات وتذكرة وإلا فمقام الحديث في هذا الجانب أعظم من هذا ولكن قصر الوقت وضيقه يحجبنا عن كثير من التفصيل.

أقول ذلك ونحن بين يدي الدخول في كتاب نفيس، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يلهمني وإياكم السداد، والرشاد، والصلاح، أنه ولي ذلك والقادر عليه.

١- أخرجه: البخاري (٦١٣١).

فنحن في صدد الدخول في كتاب نفيس من الكتب العلمية التي هي من أوائل المراتب في باب طلب علم حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ من جهة القبول والرد، وهو ما يعرف بـ «مصطلح الحديث».

والكتب كما هو معلوم؛ هي رُتب، وكل رُتبة هي مدخل إلى الرتبة التي تليها، وهكذا إلى أن يبلغ طالب العلم رُتبة الانتهاء والتمكن في كل باب من أبواب العلم الشرعي.

ولن اذهب فيما يتعلق بمداخل هذا العلم، وإنما سنشير إلى مبادئه على اختصار، لأن الوقت لا يسعفنا للخوض في كثير من التفاصيل. وهذا الكتاب الذي بين أيدينا مؤلفه عالم إمام عُرِفَ بالتوسع في كثير من العلوم الشرعية، والتي منها علم الحديث ومصطلحه، وهو الإمام الحافظ عمر بن علي بن أحمد، الشهير بابن الملقن، المصري، رحمه الله تعالى، اشتهر رحمه الله تعالى بابن الملقن، وكان ينسب نفسه إلى والده بابن النحوي، ولكنه سُمي وعُرف بابن الملقن، وذلك لأنه لما توفي والده رحمه الله تعالى، وقد كان صغيراً في السن، أسند تعليمه إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان يلقن الصغار القرآن، فتزوج والدته بعد أن توفي والده، وتربى في حجره فنسب إليه، فكان يلقب بابن الملقن، وكان رحمه الله لا يرتضي هذه النسبة ويكرهها، ولم يكتبها في كتبه، وإنما كان يُسمي نفسه ابن النحوي نسبة إلى والده رحمه الله تعالى، ومع ذلك فقد اشتهر بـ «ابن المُلقن»، وألف كثيراً من المصنفات، وسافر وهاجر في طلب العلم ورحل فيه، وجمع عن كثير من الشيوخ، وصنف كثيراً من المصنفات النافعة، وخصوصاً في شروح الحديث، فله شرح نفيس على البخاري، وله شرح نفيس على عمدة الأحكام، وهو من أنفس الشروح وأفضلها وأكملها اسمه "الإعلام" وله شرح على

الأربعين النووية، وله شروحات كثيرة، وقد توفي رحمه الله تعالى في سنة ٨٠٤هـ عليه رحمه الله تعالى، وقد ترك إرثاً عظيماً ينبغي لطلبة العلم أن يعتنوا بإرثه، فله باع طويل في العلوم الشرعية النافعة، ومثل هؤلاء يُعتنى بكتبهم وبمصنفاتهم، وهذه الرسالة التي بين أيدينا قد سماها رحمه الله تعالى "التذكرة في علوم الحديث" وقد اختصرها من كتابه الذي صنفه شرحاً على مقدمة ابن الصلاح المعروفة في علوم الحديث، واسم شرحه "المقنع" وفصل فيه كثيراً من المسائل، واستدرك فيه على ابن الصلاح، وكتاب ابن الصلاح في علوم الحديث عُمدة في هذا الفن، فكل من جاء بعد ابن الصلاح فمرجعه إلى كتاب ابن الصلاح "علوم الحديث" عليه رحمه الله تعالى، ومن المعلوم أن مبادئ كل علم عشرة، ينبغي لطالب العلم أن يعتني بها كما قال الناظم:

إِنَّ مَبادِئ كُـــــــلِّ فَنٍّ عَشَرَه ... الحَدُّ وَالمـــوضُوعُ ثُـــمَّ الثَّمَرَة

وَنِسْبَةٌ وَفَضْلُـــهُ وَالوَاضِـــعْ ... وَالِاسْمُ الِاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ

مَسَائِلٌ والبَعْضُ بِالبَعْضِ اكْتَفَى ... وَمَنْ دَرَى الجَمِيعَ حَـــازَ الشَّرَفَا

فنأخذ هذه المبادئ على اختصار:

- **الحَـــــــدُّ**

الحد: وهو التعريف، وتعريف هذا العلم على سبيل التركيب، وعلى سبيل الإفراد. فاسم هذا العلم: مصطلح الحديث. ويُسمى أيضا: علوم الحديث.

المصطلح في اللغة: هو ما اصطلح عليه أهل فن، أو أهل صنعة، أو أهل بلدة إلخ..

الحديث في اللغة: ضد القديم.

الحديث في الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف.

- فإما أن يكون كلام له صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ.
- وإما أن يكون فعلاً منه صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ.
- وإما أن يكون تقريراً؛ أي: رأى أمراً فأقرَّ فاعله ولم ينكر عليه.
- وإما أن يكون وصفاً له صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ.

وهذا تعريف مصطلح الحديث على الإفراد؛ أي تعريف كل كلمة على حِدَةٍ.

وأما تعريف مصطلح الحديث على التركيب؛ أي كونه علمًا:

مصطلح الحديث: هو العلم بقوانين يعرف بها حال السند والمتن من حيث القبول والرّد.

فعلمت أن هذا الفن يبحث في الإسناد، والمتن، من حيث القبول والرّد، لا من حيث فقه الحديث، ولغة الحديث إلخ .. وإنما يَبحث في الحديث من جهة هل يُقبل أم يُرد.

• المَوضـــــوعُ

موضوع هذا الفن؛ هو الإسناد والمتن، فهو يبحث في الإسناد والمتن.

والإسناد هو: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

والمتن: هو ما يوصل إليه السند، وهذا التعريف لعله اشمل وهناك تعاريف أخرى.

- **الثَّمَـــــرَة**

ثمرة هذا العلم؛ هي معرفة المقبول والمردود من الإسناد والمتن.

- **النِّســـــبة**

نسبة هذا الفن إلى غيره من الفنون: التباين والاختلاف؛ فهو ليس منسوب إلى غيره من الفنون، وإنما بينه وبين الفنون الأُخرى تباين، وإن كان فيه نوع اشتباه مع أصول الفقه في بعض مباحثه.

- **فَضْلُـــهُ**

فضل هذا الفن: أنك لا يمكن أن تتعلم فقه الاعتقاد، وفقه العمل، إلا بالرجوع إلى هذا الفن، فكل الفنون عالة على هذا الفن وراجعة إليه. ولذلك يقول النووي رحمه الله تعالى في كتابه: «الإرشاد»: واعلم أنَّ علم الحديث من أفضل العلوم وأولاها بالاعتناء، وأحق ما شمّر فيه المبرّزون ومحققوا العلماء إذ هو من أكثر العلوم تولجاً في فنونها، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء.

• الوَاضِـــعُ

وأما واضع هذا الفن؛ فقد قيل أنه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى، في كتابه: «الرسالة» وإن كان لم يفرده في بيان هذا الفن، ولكن ذكر فيه مباحثاً منه. وقيل: هو الإمام الرامهرمزي رحمه الله تعالى، في كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي». وقال بعضهم: بل هو الإمام الحاكم محمد بن عبد الله، رحمه الله تعالى، في كتابه: «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» وقد أفرده في هذا الفن. وكلن له وجهة من جهة تقديم اسم الواضع لهذا الفن.

• الإِسْـــــمُ

واسم هذا الفن كما ذكرنا: «علم الحديث» أو «مصطلح الحديث» وكذلك يقال: «أصول الحديث». وأول من سماه بعلوم الحديث: فهو الحاكم رحمه الله، في كتابه "مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ".

• الإِسْــتِمْدَادُ

يُسْتَمَدُّ هذا الفن ويؤخذ: من الكتاب والسنة؛ ومن ذلك قوله صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ: «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ [١]» وكذلك قوله صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ

---

١ - أخرجه: أحمد (٢٩٤٥)، وأبو داود (٣٦٥٩): «تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ».

وهو يرى أَنَّهُ كَذِب فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ [١]» وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ [٢]» فهو مستمد من الكتاب والسنة.

- **حُكْمُ الشَّارِع**

حُكْمُ الشَّارِع في هذا الفن: هو فرض كفاية؛ فلا بد أن يكون في الأمة قائمون بهذا العلم.

- **مَسَـــائِله**

مسائل هذا الفن: هي المسائل المتعلقة بالإسناد والمتن، من حيث القبول والرّد.

١- أخرجه: أحمد (٢٠٢٢٤)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٣٨)، وابن حبان (٢٩)، وابن أبي شيبة في: «المصنف» (٢٥٦١٤)، ورواه مسلم في مقدمة الصحيح.

٢- أخرجه: البخاري (١٢٩١)، ومسلم (٣).

مُقَدِّمة المُؤلف:

بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمد على نعمائه، وأشكره على آلائه، وأصلي على أشرف الخلق محمد وآله، وأسلم.

وبعد: فهذه تذكرة في علوم الحديث، يتنبه بها المبتدي، ويتبصر بها المنتهي، اقتضبتها من "المقنع" تأليفي. وإلى الله أرغب في النفع بها، إنه بيده، والقادر عليه.

.....

قال رحمه الله: الله أحمد؛ قدم المعمول على العامل لبيان الحصر والقصر، كما في قوله تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» فإذا قدمت المعمول على العامل أفادك الحصر والقصر.

- والعامل: هو ما يُحدث الإعراب.
- والمعمول هو الذي يحصل فيه الإعراب؛

فقدم المعمول على العامل لبيان الحصر.

- والحمد: هو ذكر المحمود محبة وتعظيما على سبيل الثناء والمدح. هذا أشمل وأقرب تعريف للحمد.

والنعماء: جمع نعمة؛ وهي ما يصل للعبد من الخير الدنيوي والأخروي.

وآلاء: جمع إِلَى؛ و معناها أيضا بمعنى النعمة، وقال بعض أهل العلم: هي مختصة بالظاهرة منها.

ثم قال رحمه الله: وأصلّي على أشرف الخلق محمد وآله، وأسلم وبعد: فهذه تذكرة في علوم الحديث؛ فجعلها كالتذكرة وسماها بذلك، لكي يتذكر بها المنتهي ويستعين بها المبتدي.

اقتضبتها: يعني اقتطعتها، من "المقنع" تأليفي، والمقنع اسم كتابه الذي صنفه كما ذكرنا على شرح كتاب ابن الصلاح.

ثم سأل ربه سبحانه وتعالى النفع، وكذا ينبغي لطالب العلم دائماً وأبداً؛ أن يرجع حاله إلى الله في الإفادة والاستفادة لكي يبارك الله سبحانه وتعالى له في علمه.

أقسام الحديث

أقسام الحديث ثلاثة: صحيح، وحسن، وضعيف.

وهذه الأقسام هي من حيث القبول والرد؛ فهي باعتبار القبول والرد تكون ثلاثة أقسام.
وأول تلك الأقسام: «الصحيح» كما قال رحمه الله، وعرّفه فقال:

فالصحيح: ما سلم من الطعن في إسناده ومتنه.

تنبيه: الذي يضبط تعريف الصحيح يسهل عليه ما بعده من علم مصطلح الحديث.

فعلى طالب العلم أن يضبط تعريف الصحيح، وكل ما يأتي من المباحث يرجع إلى هذا التعريف، وإلى شروط هذا القسم من أقسام الحديث.

- الصحيح في اللغة: هو ضد السقيم، أو المريض.

والمصنف رحمه الله تعالى قد عرفه بالثمرة إذ قال: هو ما سلم من الطعن في اسناده ومتنه، وهو تعريف صحيح لكنه لا يكفي لبيان ما يراد لضبط هذا القسم من أقسام الحديث، ولكي يُضبط هذا القسم نقول:

- الصحيح: هو ما رواه العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

ومن نظر في هذا التعريف وجد أن فيه خمسة شروط:

- **الشرط الأول: عدالة الرواة**؛
- ويراد بالعدل من حيث اللغة: من سلم من خسة الأمور وسفسافها.
- وأما من حيث الاصطلاح: من كانت له مَلَكَة تحمله على التقوى واجتناب خوارم المروءة.

والمَلَكَة: هي ما يكون في النفس من السجية؛ كأن تعتاد النفس أن تحمل على التقوى، وهذا التعريف ليس المراد به عصمة النفس، ولكن المراد أن يكون غالب حاله على ملازمة التقوى.

وأما ما يتعلق بخوارم المروءة: هي كما ذكرنا أوصاف الخسة التي لا تليق أن يُتصف بها. واشتراط أن يكون في العدل اجتناب خوارم المروءة فيه نظر؛ لأن خوارم المروءة غير مُنضبطة وهي تتفاوت من بلد إلى بلد، ومن زمن إلى زمن، ومن عصر إلى عصر، ومن حال إلى حال، ومن شخص إلى شخص، فليست تنضبط هذه الخوارم.

وإنما المعتبر: ما كان قادحاً في دين المرء، والله سبحانه وتعالى يقول: «وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ [١]»؛ فهذين العدلين النظر فيهما يكون إلى الديانة، لا إلى ما هو راجع إلى جانب المباح أو المكروه، بل يكون راجع إلى الحُرمة، فاشتراط خوارم المروءة فيه نظر والله اعلم، ومن ذلك قول العلامة المعلمي رحمه الله وأسوق كلامه على اختصار: هذا وقد يقال: إذا ثبت صلاح الرجل في دينه بأن كان مجتنبا الكبائر والصغائر غالباً، فقد ثبتت عدالته، ولا يلتفت إلى خوارم المروءة، لأن الظاهر في مثل هذا أنه لا يتصور فيه أن يكون إخلاله بالمروءة غالباً عليه، وعلى فرض إمكان ذلك فقد تبين من قوة إيمانه وتقواه وخوفه من الله عز وجل ما لا يحتاج إلى معاضدة خوفه من الناس، بل يظهر في هذا أن عدم مبالاته بالناس إنما هو من كمال إيمانه وتقواه، وأما من كثر منه ارتكاب الصغائر ومع ذلك كثر منه مخالفة المروءة، ولم يبلغ أن يقال معاصيه أغلب من طاعته ، فهذا محل نظر ، وفصل ذلك يرجع إلى المعدل [٢].

فهذا هو الراجح فيما يتعلق بخوارم المروءة؛ أنها لا يُلتفت إليها وبنحو ذلك كلام الشافعي رحمه الله تعالى.

١- الطلاق (٢).

٢- انظر: «الاستبصار» للمعلمي (٣٧-٣٨)

- **الشرط الثاني**: **ضبطُ الرواة**؛

واما الضبط فالمراد به: هو حفظ ما سمعه إلى أن يؤديه، وهو نوعان:

- النوع الأول: ضبط صدر؛ أن يكون حفظه في صدره من حين سماعه إلى حين تأديته.
- النوع الثاني: ضبط كتاب؛ أن يحفظ كتابه من الزيادة فيه أو النقص من حين سماعه إلى حين تأديته.

وتجتمع العدالة والضبط في لفظ: "الثقة"؛ فإذا قيل فلان ثقة فمعناه أنه عدل ضابط.

- **الشرط الثالث**: **اتصال السند**؛

فقولنا في تعريف الصحيح: «عن مثله الى مُنتهاه»؛ هذا اتصال السند وهو أن يكون كل راوٍ قد سمع الحديث من شيخه، فهناك تواصل في السماع، ويكون هذا من أول الاسناد إلى آخره.

- **الشرط الرابع**: **سلامة الحديث من الشذوذ**؛

وهذا معنى قولنا: «من غير شذوذ». فيُشترط أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ سواء في سنده أو متنه.

- **الشرط الخامس: سلامة الحديث من العلَّة؛**

وهذا معنى قولنا: «ولا علة» والعلة قد تكون في السند وقد تكون في المتن، والمراد هُنا؛ العلة القادحة، وهي المؤثرة.

ومسائل الشذوذ والعلة تحتاج إلى تفصيل في بيان الشذوذ وفي بيان العلة.

ومنه المتفق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في "صحيحيهما".

إذا أُطلق لفظ الشيخين في الحديث فالمراد بهما: «البخاري، ومسلم» وقد يطلق لفظ الشيخين في الاعتقاد ويراد بهما: «أبو بكر، وعمر» عليهما رضوان الله تبارك وتعالى.

وأدق منه أن يقال في المتفق عليه: هو ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما من طريق صحابي واحد.

وتحت هذا مسائل، لكن نعرض عنها لضيق الوقت.

والحسن: ما كان إسناده دون الأول في الحفظ والإتقان.

فاستحضر تعريف الحديث الصحيح فغير فيه كلمة "الضابط" إلى "خفيف الضبط"؛

فهو ما رواه خفيف الضبط، لكن ما يلزم هنا أن يكون عن مثله، لكن يلزم فيه اتصال السند، وإن شئت قلت: ما اتصل اسناده برواية العدل خفيف الضبط من غير شذوذ ولا علة. فهو متصل الاسناد لكن أحد رواته ضبطه أقل من الرتبة الأولى فهو الحسن.

ويعمّه والذي قبله اسم الخبر القوي.

فالصحيح والحسن كلاهما يطلق عليهما اسم: «الخبر القوي» فتجد أحياناً بعض أهل الحديث يقول: هذا خبر اسناده قوي، أو خبر قوي؛ فيريدون به أحد الوصفين، إما الصحيح، وإما الحسن.

والضعيف: ما ليس واحداً منهما.

الضعيف رُتب وأقسام والأضبط في تعريفه أن يقال:

الضعيف: هو ما فقد أحد شروط الحديث الصحيح الخمس، فأيما شرط فُقد من هذه الشروط الخمسة صيّر الحديث إلى أن يكون ضعيفاً مردوداً.

أنواع علم الحديث: وأنواعه زائدة على الثمانين:

قال السخاوي رحمه الله في شرحه على التذكرة: بل على المئة.

أقسام الحديث من حيث القبول وَالرَّد ثلاثة:

١) الصحيح.
٢) الحسن.
٣) الضعيف.

وهذه الثلاثة أقسام يدخل تحتها أنواع كثيرة، لكن مباحث هذه الأقسام؛

- بعضها متعلق بالإسناد.

- وبعضها متعلق بالمتن.
- وبعضها متعلق بالقبول والرَّد.
- وبعضها متعلق بالرجال، وهُم رواة الحديث.

فهي تختلف من جهة التعلق، وهذه الأقسام تندرج تحت الأقسام الثلاثة المذكورة، فأول ما ذكر المصنف قال:

١- المسند: وهو ما اتصل إسناده إلى النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ ويسمى موصولاً أيضاً.

وأنت إن لاحظت، فهو رحمه الله يذكر تعاريف، لكنها مجملة، وبعضها يحتاج إلى ضبط لكي يتبين الفهم من المسألة فقال:

هو ما اتصل إسناده؛ والاتصال: أن يكون كل راوٍ سمع الحديث من شيخة، وسمع منه الذي دونه. فإذا كان هناك خمسة رواة يجب أن يكون الأول سمع من الثاني، والثاني سمع من الثالث، والثالث سمع من الرابع، والرابع سمع من الخامس، فيكون كل واحد سمع من الآخر.

أمّا إذا كان لم يسمع فيقول: بلغني أنه قد حصل كذا؛ فهذا لا يسمى سماعاً، ولا يسمى اتصالاً. أو إذا كان رجل في المشرق يروي عن رجل في المغرب فيقول: قال فلان كذا؛ فنقول من أين علمت أنه قال كذا؟ فهذا يسمى انقطاع. أمّا إذا التقى به وسمع منه؛ فيكون متصلاً.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث؛ أن المسند عندهم: ما أضافه من سَمِع النبي صلى الله عليه وسلم إليه بسند ظاهره الاتصال.

من سمع النبي صلى الله عليه وسلم كالصحابي، وأضافه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

بسند: أي من أول الاسناد.

ظاهره الاتصال: ولم يقل حقيقته الاتصال، بل يظهر فيه الاتصال، وسيأتي معنا بإذن الله الكلام على ما يدخل في ما كان ظاهره الاتصال، فالسند من المصنف إلى الصحابي ظاهره الاتصال.

المسائل المندرجة تحت المُسند:

- المسألة الأولى: أن المسند مضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
- المسألة الثانية: أنه من رواية الصحابي، ويدخل فيه من سمع النبي صلى الله عليه وسلم حال كفره ثم اسلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم.
- المسألة الثالثة: أن المسند يكون ظاهره الاتصال، فيخرج منه ما كان ظاهره الانقطاع، فلا يسمى مسنداً.
- المسألة الرابعة: أن كل مسند فهو مرفوع؛ أي أنه مضاف إلى النفس الشريفة، إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
- المسألة الخامسة: كل مسند فهو متصل.

فإذا وجدت هذه الأشياء يسمى هذا الحديث مسنداً، فهذا لقب له.

٢- والمتصل: وهو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً، ويسمى موصولاً أيضاً.

وكذلك أقول: يُسمى: المؤتصل، وهي عبارة الشافعي رحمه الله تعالى، وكذلك فيما نقله عنه البيهقي رحمه الله تعالى في "السنن الكبرى"، قال في حديث ابن الزبير: حديث مؤتصل، يعني مراده متصل، وهي لغة عند أهل الحجاز.

وذكرنا أن اتصال السند هو سماع كل راوٍ من شيخه، والمتصل ينطبق على ما كان مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ أي المضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك ينطبق على ما يضاف إلى الصحابي وهو ما يقال له "الموقوف"؛ لأنه وقف عند الصحابي ولم يكمله إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن مسائل المتصل: أن المتصل يُنظر فيه إلى اتصال السند لا إلى القائل؛ أي بغض النظر عن القائل سواء كان النبي صلى الله عليه وسلم، أو صحابي، ففي كل الأحوال يسمى متصلاً.

٣- والمرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي خاصة، متصلا كان أو غيره.

أيضا هنالك حديث يُسمى المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، سواء كان الإسناد متصلاً أو كان غير متصل

الرفع في اللغة: هو ضد الخفض.

والرفع إما أن يكون صريحاً، وإما أن يكون حُكماً، فهو قسمان:

القسم الأول: الرفع الصريح؛ هو إخبار الصاحبي عن قول النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره أو وصفه.

القسم الثاني: الرفع الحكمي؛ هو إخبار الصحابي عما يفيد رجوع الحكم إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ومثاله؛ قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو قوله: نُهينا عن كذا، فيكون الآمر أو الناهي هو النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك إخبار الصحابي عما هو من علم الغيب، هذا أيضا من المرفوع حكماً.

من مسائل الحديث المرفوع:

- المسألة الأولى: أنه منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
- المسألة الثانية: لا ينظر فيه إلى اتصال السند؛ فبغض النظر عن اتصال السند فبما أنه أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيسمى مرفوعاً.
- المسألة الثالثة: يدخل فيه كل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف.
- المسألة الرابعة: المرفوع ينقسم إلى قسمين: المرفوع صراحة، والمرفوع حكماً.

لعلنا إن شاء الله نحاول الاقتصار على الاختصار، وبقدر ما يوضح العبارة، ويوضح المراد من الرسالة، دون الدخول في بعض التفاصيل، والتي قد يُحتاج إليها، ولكن لكل مقام مقال، ولضيق الوقت فنحاول إن شاء الله أن نأخذ ما يتيسر، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك في الوقت وننهي هذه الرسالة بحول الله عز وجل.

٤- والموقوف وهو المروي عن الصحابة قولاً أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً. ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: "وقفه فلان على عطاء مثلاً، ونحوه".

سمي موقوفا لأنه لم يكتمل فيه الرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد وُقِف به على الصحابي.

قال في الألفية:

وَسَـــمِّ بِالْمَوْقُوفِ مَا قَصَرْتَهُ ** بِصَاحِبٍ وَصَلْتَ أَوْ قَطَعْتَهُ

وَبَعْضُ أَهْلِ الْفِقْهِ سَمَّاهُ الْأَثَرْ ** وَإِنْ تَقِفْ بِغَيْرِهِ ، قَيِّـدْ تَبَرْ

فكذلك يُسمى الأثر، وهو أحد استعمالاته، وهو استعمال بعض أهل الحديث ومنهم الشافعي رحمه الله تعالى كما في "الرسالة"، قال في القياس: "وأمَّا القِياسُ فإنَّما أخَذْناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار" واستعمال كلمة "الأثر" على الموقوف مشهور، ومن أهل الحديث من يجعل كلمة الأثر راجعة حتى إلى الأحاديث المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كما سمى الطحاوي كتابه "شرح مُشكل الآثار" وكذلك كتابه "شرح معاني الآثار"، وكذلك الطبري له كتاب "تهذيب الآثار" وأغلبه أحاديث مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

من مسائل الموقوف:

- المسألة الأولى: أنه منسوب إلى الصحابي قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً.
- المسألة الثانية: الموقوف لا ينظر فيه إلى اتصال السند أو انقطاعه.

- المسألة الثالثة: لا ينظر فيه إلى أن يكون الذي يروي فيه عن الصحابي تابعياً أو لا.
- المسألة الرابعة: لفظ الموقوف يستعمل في غير الصحابي مقيداً؛ فيقال: موقوف على فلان، يعني من التابعين، كما قال المصنف هنا: وقفه فلان على عطاء مثلاً، ونحوه.

٥- والمقطوع: وهو الموقوف على التابعي قولاً أو فعلاً.

وهو أقل رُتبة من المرفوع والموقوف.

- المقطوع في الاصطلاح: هو ما أضيف إلى من هو دون الصحابي.

وهنالك فرق بين المقطوع والمنقطع، فلا يُشكل عليكم، فالكلام الآن عن المقطوع.

- والقطع في اللغة هو: إزالة بعض أجزاء الشيء، وجمع المقطوع: مقاطيع، ومقاطع.

ويشمله ما ذكرناه سابقاً من استعمال بعض أهل العلم اسم الأثر؛ فيسمون كل ما كان مضافاً إلى غير النبي صلى الله عليه وسلم: «أثراً» هذا عند بعض أئمة الحديث كما ذكرنا من قول الشافعي رحمه الله تعالى، وغيره، وهنالك من أئمة الحديث من يجعل الآثار شاملة لما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وما أضيف إلى غيره صلوات الله وسلامه عليه.

من مسائل المقطوع:

- المسألة الأولى: أنه منسوب إلى ما هو دون الصحابي.
- المسألة الثانية: لا يُنظر في تسميته إلى اتصال السند أو عدمه.

فهذه التسميات: المرفوع، والموقوف، والمقطوع؛ ليست باعتبار القبول والرَّد، وإنما هي تسمية لكل نوع من هذه الأنواع، فما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسمى مرفوعاً،

وما يضاف إلى الصاحبي يُسمى موقوفاً، وما يضاف إلى التابعي أو من دونه يسمى مقطوعاً.

- المسألة الثالثة: هنالك من أئمة الحديث من يستعمل لفظ المقطوع ويريد به المُنقطع.

كما سيأتي معنا، والإشارات هذه كي لا يُشكل عليكم في قراءة بعض كتب أهل الفن المتقدمة، وإلا فمن تأخر من أهل الحديث فقد اصطلحوا على أن المقطوع هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه، لكن الكلام على من تقدم من أئمة الحديث قبل أن يتم الاصطلاح على هذا الفن، وخصوصاً فيما هو من بعد ابن الصلاح، عليهم رحمة الله تعالى.

- المسألة الرابعة: قد تجد في كلام بعض أهل العلم من يطلق لفظ المُنقطع ويريد به المقطوع.

وهذا نقله الخطيب البغدادي عن بعض أهل الحديث، وحكاه أيضاً العراقي، وتبعه ابن حجر عن الحافظ أبي بكر الْبَرْدِيجِيُّ الْبَرْذَعِيُّ عليهم رحمة الله تعالى.

من أمثلة المقطوع: ما أخرجه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة أن أباه عروة بن الزبير كان ينزع العمامة ويمسح رأسه بالماء، فهذا مقطوع لأنه موقوف على التابعي.

والآن سيأتي على ذكر جملة من أنواع الأحاديث، وهي متعلقة بجهة القبول والرَّد، وسبق أن ذكرنا شروط الصحيح: عدالة الرواة، ضبط الرواة، اتصال السند، عدم الشذوذ، عدم

العلة. فتذكر أنه متى ما اختل شيء من هذه الشروط الخمسة لا يصح أن يسمى الحديث صحيحاً.

٦- والمنقطع: وهو ما لم يتصل إسناده من أي وجه كان.

تعريفه رحمه الله تعالى هذا تعريف مجمل، قد يدخل فيه أيضاً: المرسل، والمعلَّق، والمعضل. ولكن الأظهر والأولى في تعريفه أن يقال:

- المنقطع في الاصطلاح : هو ما سقط من اسناده راوٍ أو أكثر لا على التوالي.

يعني إذا فرضنا أن سلسلة الإسناد خمسة رواة فيسقط الراوي الثاني والرابع ففي هذا الحال يُسمى منقطعاً.

والشيء بالشيء يُذكر: تصور أن الانقطاع يقع في الإسناد في أحد ثلاثة مواضع:

- إما أن يقع الانقطاع أو السقط في أول السند.
- وإما أن يكون السقط في خلال السند.
- وإما أن يكون السقط في آخر السند.

وحتى نكمل الصورة نقول:

إن وقع السقط في أوله فهو: المُعلَّق.

وإن وقع السقط في آخره فهو: المُرسل.

وإن وقع السقط في خلال السند فهو: إما مُنقطع أو معضل، فإن كان السقط راويان على التوالي فأكثر فهو معضل، وإن كان واحداً أو أكثر لا على التوالي فهو مُنقطع.

فالمنقطع اختل فيه شرط اتصال السند.

- من مسائل المنقطع:
- المسألة الأولى: يكون السقط فيه، في خلال السند، لا في أوله ولا في آخره.
- المسألة الثانية: المنقطع يكون السقط فيه راوياً واحداً فقط في كل موضع. وإن شئت قلت: راوياً، أو راويين لا على التوالي.
- المسألة الثالثة: من المحدثين من يذكر لفظ الإرسال ويريد به المنقطع.

فيقولون: أرسله فلان عن فلان؛ ويريدون به المنقطع، وهذا تجده كثيراً في كتب السؤالات، وفي كتب العلل. فتجد مثلاً؛ أحمد يقول: الحديث كذا أرسله فلان عن فلان، ويعني أن فلان لم يسمع من فلان، وأن هذا الحديث منقطع، وهناك راوٍ سقط في خلال الإسناد بينهما.

وحتى نتصور الإسناد: النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ سمع منه الصحابة، والصحابة سمع منهم التابعون، والتابعون سمع منهم أتباع التابعين، وأتباع التابعين سمع منهم أتباع أتباع التابعين، وهكذا.. فأحياناً تجد تابع تابعي يروي عن الصحابة، لكن تابع التابعي لم يدرك الصحابة؟ إذا يكون بينه وبين الصحابي راوٍ سقط من الإسناد.

وأحياناً تجد تابعي صغير لم يدرك كبار الصحابة مثل: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعبد الله بن مسعود، رضي الله عنهم. ولكن أدرك صغار الصحابة كـ: ابن عباس، أو أبو هريرة، أو عبد الله بن عمر، رضي الله عنهم. فهو أدرك المتأخرين من الصحابة ولكن لم يدكر كبار الصحابة، فهذا التابعي الصغير إذا روى عن عمر تكون روايته منقطعة لأنه ما أدرك كبار الصحابة، فبينه وبين كبار الصحابة يوجد راو من كبار التابعين وهكذا...

إذا عرفت هذا فما هو حكم الحديث المُنقطع؟: يكون ضعيفاً؛ لاختلال شرط من شروط الصِّحة.

٧- والمرسل: وهو قول التابعي وإن لم يكن كبيرا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فتصور؛ أنه من آخر الإسناد قد يسقط راوٍ، والساقط من آخر الإسناد في هذه الصورة التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى هو الصحابي.

والأظهر من استعمال أهل العلم: أن المرسل سواء كان الساقط فيه الصحابي، أو تابعي، أو من دونه؛ فكل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت الواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين القائل ساقطة، فهو مُرسل، يعني ليس التابعي فقط. بل لو قال تابع التابعي: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، فهو مُرسل.

فلا يشترط فيه أن يكون صحابي، وفي هذه الصورة التي ذكرها المصنف رحمه الله يسمى في اصطلاح المحدثين: "مُرسل غير الصحابي" فيكون تابعي، أو تابع تابعي، أو تابع تابع تابعي، يروي عن النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ؛ فهذا يسمى مرسل غير الصحابي.

والأصل في هذا أنه ضعيفاً؛ بما أنه سقط أي راوٍ فقد اختل شرط من شروط الصحيح، وهو: "اتصال السند" واختلال هذا الشرط يُصيّر الحديث ضعيفاً، فهنا سقط عندنا الصحابي، أو الصحابي والتابعي، أو التابعي وتابع التابعي؛ فيكون الحديث ضعيفاً.

وفي المرسل يكون السقط في آخر الإسناد، فلا تشكل عليك الصورة، ولا يشكل عليك استعمال بعض أهل العلم لما يقولون أرسله فلان عن فلان ويريدون به المُنقطع.

ذكرنا أن هذه الصورة هي صورة مُرسل غير الصحابي فمعناه أن هناك مُرسل يُسمى "مُرسل الصحابي" وهو رواية الصحابي الصغير عن النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ ما سمعه الصحابي من صاحبي آخر؛ فالصحابي الصغير ما أدرك النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ في أول البعثة، كابن عباس مثلاً لم يُدرك ما حصل في أول البعثة، ومع ذلك تجد أحاديث لابن عباس رَضيَ اللهُ عنهُما يذكر فيها أشياء حصلت في أول البعثة في مكة، وكذلك عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، فقد ولد في المدينة، وهو أول مولد في المدينة رضي الله عنه ولم يدرك أول ما حصل في المدينة، وما حصل في أول الهجرة، ومع ذلك يروي عن أشياء حصلت في ذلك الحين، وهو ما سمعها، لكن سمعها من صحابي آخر، ومراسيل الصحابة عند أهل السنة كلها صحيحة لا مطعن فيها، وشذ في ذلك أقوام لا عبرة بأقوالهم.

فتجد مثلاً؛ ابن عباس رضي الله عنهما، يروي عن عمر رضي الله عنه، عن النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ. وتجد مثلاً؛ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يروي الحديث عن عمر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأحياناً يروي نفس الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر عمر رضي الله عنه.

لمإذا نقول مراسيل الصحابة كلها صحيحة؟ لأن الساقط في مراسيل الصحابة هو صحابي كبير، والصحابة كلهم عُدولٌ ثقات باتفاق أهل السنة، فَهُم لا يحتاجون إلى تعديل أحد، فقد عدّلهم الله سبحانه وتعالى في آيات كثيرة، وأثنى عليهم سبحانه وتعالى، فهم أبعد ما يكون عن المطعن فيهم؛ فمراسيل الصحابة هي حجة صحيحة، ولا يُلتفت فيها إلى من قال ننظر من الذي سقط من الإسناد لعله يكون كذا أو كذا، فهذا لا يُحتاج إليه في مراسيل الصحابة رضي الله عنهم.

من باب الفائدة: هنالك من ينسب للإمام أحمد رحمه الله تعالى قبول المراسيل مطلقاً، وأحمد رحمه الله تعالى لا يقبل المراسيل مطلقاً، بل يقبل مراسيل كبار التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك من عُرِف من التابعين ولو كان صغيراً بالتّثبت والتحرُّز، ولذلك لمّا سئل عن مراسيل يحيى بن أبي كثير أنكرها وضعفها، وسئل عن مراسيل الأعمش فأنكرها وضعفها، وسئل عن مراسيل الحسن فأنكرها وضعفها، قال: "لأنهم كانوا لا يبالون عمن يأخذون الحديث". هم أئمة وعلماء كبار، لكن قد يروون عن الثقات وعن غيرهم، فلذلك إذا أسقطوا الواسطة التي بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فلا تدري فلعلهم قد أسقطوا رجلاً ضعيفاً من التابعين، فالأعمش من صغار التابعين، ويحيى بن أبي كثير كذلك من صغار التابعين، لكن لمّا سُئل عن مراسيل سعيد بن المسيب عليه رحمة الله أثبتها وصححها؛ فأحمد رحمه الله تعالى كانت طريقته التفصيل، وهي طريقة الجادة، فالكلام على مراسيل كبار التابعين، ومراسيل من عُرِف بالتحرز من التابعين، فهي ليست كمراسيل غيرهم ممن لا يتحرز في روايته، وهذا ليس على إطلاقه، وإنما يقدمه أحمد رحمه الله وغيره

من أئمة الحديث، إذا كان لا يوجد في الباب غيره، وإذا وجد حديثاً أو أثراً عن صحابي قدّمه على الحديث المرسل.

٨- ومنه ما خفي إرساله.

هذا يُعرف بالمرسل الخفي: وهو رواية الراوي عمن أدركه ولم يلقه؛ أي أنه يروي عمن أدركه، ولكنه لم يلتقِ به، فهذا يُسمى بالمرسل الخفي، وقد سمي خفياً لأنه يحتاج إلى تفتيش وبحث واعتبار ونظر.

فأنت تبحث فيه: هل فلان أدرك فلان؟، وهما في زمن واحد، لكنه لم يلقه، أو لم يسمع منه.

فهنا يُشكل عليك، لأنك تجد أنهما في زمن واحد، وتعاصرا، فلعلّه قد سمع من فلان، ولهذا سماه أهل الحديث بالمرسل الخفي.

٩- والمعضل: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر ويسمى منقطعاً أيضاً، فكل معضل منقطع، ولا عكس.

المُعضل: من قولك أعضل الشيء فهو عضيل، وهو المستغلق الشديد، فيه إغلاق وصعوبة، ولذلك سُمي معضلاً.

وهو كما سبق وقلنا: يكون فيه السقط من الإسناد راويان فأكثر على التوالي.

يقول ابن الصلاح: هو ما سقط من إسناده على التوالي اثنان فصاعداً.

وعلّق عليه العراقي فقال في: «التقييد»: وليس المراد بذلك إلا سقوطهما في موضع واحد.

فالفرق بين المُعضل والمنقطع: هو التوالي وعدم التوالي، فالمنقطع يكون السقط فيه راوياً في كل موضع أمّا المُعضل يكون السقط فيه راويان فأكثر في كل موضع.

قال رحمه الله: ويسمى منقطعاً أيضاً، فكل معضل منقطع، ولا عكس؛ هناك من أهل الحديث من يسمي المعضل منقطعاً، هو فيه انقطاع لكنهم سمّه بالمعضل لزيادة الإشكال والإغلاق فيه، فإذا كان السقط واحد، أسهل مما لو كان السقط في الإسناد اثنان، أو ثلاثة في موضع واحد على التوالي.

من مسائل المعضل:

- من أهل الحديث من يسمي المعضل ويريد به الضعيف، فلا يُشكل عليكم.

وكذلك من أهل الحديث من يستعمل المعضل ويريد به المرسل، إذا كان السقط في آخر الإسناد اثنان فأكثر، لأنه سقطٌ في آخر الإسناد لكنه راويان فأكثر، فيسميه معضلاً، وهذا استعمله: ابن المديني، والحاكم، والخطيب البغدادي عليهم رحمة الله تعالى.

حكم المعضل: الرَّد، فهو ضعيف.

١٠- المُعَلَّق: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر.

المُعَلَّق: مأخوذ من التعليق؛ وهو ربطك الشيء على الجدار ونحوه.

والمُعَلَّق كما نبهنا إشارةً فيما سبق؛ أن السقط فيه يكون في مبتدأ الإسناد.

والسقط هنا يكون غالباً من رواية مصنف، كما أشار إلى ذلك السخاوي رحمه الله. كالبخاري عنده معلقات كثيرة في صحيحه، فيروي ويقول مثلاً؛ وقال أبو ذر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا. فالمعلّق قد يكون السقط فيه راوياً، أو راويان، أو ثلاثة، وقد يكون السقط فيه أربعة، وقد يسقط الإسناد كاملاً. فقد يقول المصنف مثلاً: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذا. فهذا كله يسمى معلقاً.

ويكون السقط فيه من أول الإسناد، وسمي معلقاً لأن السقط فيه هو القاعدة فكأنما هو معلقاً من الأعلى، ولذلك سمي معلقًا.

- من مسائل المعلّق:

لا يشترط فيه أن يكون الساقط واحد من أول الإسناد؛ فقد يكون الساقط واحد، أو عشرة، وقد يكون السند كله.

حكم المعلق: يكون ضعيفاً، واستثنى من ذلك بعض أهل العلم من اشترط الصحة، وجزم بهذا الحديث المُعلق. فالحديث المعلق إما أن يروى بصيغة التمريض، وإما أن يُروى بصيغة الجزم.

بصيغة التمريض: من اسمه فكأنما به مرض فيقال: يُروى كذا، أو يُحكى كذا، أو بلغنا كذا، أو سمعنا عن فلان كذا وكذا؛ فلا يقصد أنه سمع مباشرة.

بصيغة الجزم: أن يقول: قال فلان كذا وكذا؛ فيجزم به، فهذه صيغة الجزم، وهذه توجد كثيراً عند البخاري، واستقرأ الحافظ في الصحيح فوجد أن ما جزم به البخاري رحمه الله

تعالى غالباً ما يكون صحيحاً، وما لم يجزم به فغالباً يكون ضعيفاً، فالمعلقات التي في صحيح البخاري ليست على شرط البخاري، وكذلك معلقات صحيح مسلم والمقدمة ليست على شرط مسلم، فانتبه ليس كل ما يذكر تظن أنه على شرط البخاري ما دام أنه في البخاري، فالبخاري له شروط التزمها رحمه الله، لكن يخرج عن شرط البخاري المعلقات، فليست على شرطه، وإنما يوردها رحمه الله تعالى تفقهاً، وبياناً للأحكام، وكذلك الشواهد والاعتبارات، يوردها رحمه الله وهي ليست على شرطه.

١١- والمعنعن: وهو ما أتي فيه بلفظة "عن"، كـ "فلان عن فلان"، وهو متصل إن لم يكن تدليس، وأمكن اللقاء.

فالمعنعن هو قول الراوي فيما يُحدِّث به: "عن فلان" فيقول حدثنا فلان عن فلان عن فلان، فهذه تُسمى "العنعنة" والأصل فيها أنها محمولة على السماع بثلاثة شروط:

الشرط الأول: المعاصرة؛ أن يعاصر الراوي الشيخ الذي يروي عنه.

الشرط الثاني: إمكان اللقيا؛ فما يكون واحد في الأندلس، والثاني في العراق، وما عُلم أن الثاني سافر إلى الأندلس، ولا عُلم أن الأول سافر إلى العراق، ولا عُلم أنهما سافرا إلى مكان يجتمعان فيه كسفرهما إلى الحج مثلاً.

الشرط الثالث: عدم التدليس؛ أن لا يكون الراوي مُدلساً. والتدليس كما سيأتي هو: رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة تحتمل السماع.

يقول الإمام مسلم رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه: الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا.

أي؛ ما يشترط أن يأتي خبر يقول أن فلان وفلان اجتمعا أو التقيا، بل يكفي فيه إمكان اللقاء، فلا يشترط أن يأتي خبر يثبت اللقاء، واشترطه بعض أهل العلم تخريجاً للروايات لا اشتراطاً في الصحيح نفسه، كالبخاري رحمه الله تعالى لما خرّج الصحيح اشترط أن لا يخرج في الصحيح إلا ما تأكد فيه أن التلميذ سمع من الشيخ والتقيا، فهو من اشترط على نفسه، لكن هذا ليس شرطاً في صحة الحديث، فما دام أنه أمكن لقاء الراوي مع شيخه فالعبرة بإمكان اللقاء.

يلتحق بالعنعنة: الأنْأنة؛ وهي أن يقول الراوي: أن فلان قال كذا.

فهذا يلتحق به ويُعطى حكمه، وكذلك ما لو قال الراوي: "قال فلان كذا" كما في حديث المعازف يقول البخاري : "قال هشام بن عمار" ولم يقل حدثنا أو أخبرنا هشام بن عمار، وهشام بن عمار من شيوخ البخاري، فلا يلتفت الى من قال أن هذا معلّق لأنه لم يذكر الواسطة التي بينه وبين هشام بن عمار، فهو لا يحتاج إلى واسطة لأنه شيخ من شيوخ البخاري.

فحكم العنعنة و الأنْأنة : الأصل فيه أنه محمول على السماع والاتصال، إلا أن يثبت الدليل على خلاف ذلك.

١٢- والتدليس: وهو مكروه لأنه يوهم اللقاء والمعاصرة، بقوله: (قال فلان) وهو في الشيوخ أخف.

التدليس: مأخوذ من الدلس وهو الظلمة، وسمي بذلك لإبهام حال الراوي الساقط، وفيه خفاء؛ فلذلك سمي تدليساً، ولم يذكر تعريفه رحمه الله تعالى.

التدليس: هو رواية الراوي عمن سمع منه مالم يسمع منه بصيغة تحتمل السماع.

فيكون مثلاً؛ قد سمع منه عشرين حديثاً، وهناك حديث ما سمعه منه فيقول: "عن فلان كذا وكذا" هو لم يسمع هذا الحديث من هذا الشيخ وقد رواه بصيغة تحتمل السماع وهي "العنعنة أو الأنانة" فيكون قد سمعه من شيخ آخر، وهذا يحصل كثيراً، فهو يوهِم أنه قد سمع الخبر من الشيخ.

فالتدليس يقع، وأمَّا الغرض من التدليس؛ فقد يكون الراوي سمع من شيوخه أحاديث صحيحة، ثم سمع حديثاً آخر من شيخ ضعيف، وهذا الشيخ الضعيف يرويه عن الشيخ الأول، فيسقط هذا الشيخ الضعيف ويرويه عن شيخة الذي اعتاد السماع منه.

لمإذا أسقطه: قد تُرَدُّ الرواية بسببه، أو قد يقال عنه أن فلان يأخذ عن الضعفاء، وهناك أسباب كثيرة، فيسقط هذا الضعيف.

وحتى لو أسقط القوي يسمى تدليساً، لكن نذكر الضعيف حتى تتضح الصورة، وصور التدليس خمسة، وبعضهم يذكر ستة أنواع، نذكر منها صورتان وهي أشهر الصور وأشار إليهما المصنف رحمه الله.

النوع الأول: تدليس الإسناد؛ وهو الذي عرَّفناه: أن يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة تحتمل السماع.

النوع الثاني: تدليس الشيوخ؛ وهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه، ويسمي شيخه أو يُكَنِّيه بغير اسمه أو كنيته.

في النوع الأول قلنا: يروي حديثاً لم يسمعه بصيغة تحتمل السماع. أما هنا في النوع الثاني: فهو يروي حديثاً سمعه، ولكن يسمي شيخه أو يُكَنِّيه بغير اسمه أو كنيته؛ فأحياناً قد ينسبه الى بلده. فمثلاً؛ بدل أن يقول: سعيد بن زيد، يقول: أبو فلان الأنصاري، وأحياناً قد يُكَنِّيه بكنية هي كنية أحد الرواة الثقات، فالذي يسمع يظن أنه الراوي فلان الثقة، فهذا يسمى تدليس الشيوخ.

فالمراد بتدليس الشيوخ: تغيير اسم الشيخ المشهور به، الى اسم آخر؛ كنسبته الى جده بدلاً من أبيه، أو الى بلده، أو ذكره بكنيته، أو تغيير كنيته كي يظن أنه راوٍ آخر.

وحكم التدليس شرعاً : مكروه، وقد يكون محرماً.

وقد عُرف عن شعبة بن الحجاج أنه كان يشتد في التدليس فيقول رحمه الله تعالى "لان أزني أحب إلي من أن أدلّس" لشدة كراهته للتدليس، وهذا على صيغة المبالغة ويقول "التدليس أخو الكذب".

ويقول النووي "وتحريمه ظاهر؛ فهو يوهم الاحتجاج فيما لا يجوز الاحتجاج به، ويتسبب أيضاً الى اسقاط العمل بروايات نفسه مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمة وبعض هذا يكفي للتحريم، فكيف باجتماع هذه الأمور".

فهو يدور بين التحريم وبين الكراهة، وهو في الشيوخ أخف؛ لأن الشيخ لم يروي عمن لم يسمع منه، بل هو روى عمن سمع منه لكنه كنَّاه بكنيه أو أضاف إليه لقب آخر، وإن كان يريد أن يوهم، لكنه لم يكذب، أما لو كذب فتلك مسألة أُخرى فيكون من ضمن الوضَّاعين.

١٣ – والشاذ وهو ما روى الثقة مخالفا لرواية الثقات.

الشاذ في اللغة: المتفرِّد؛ فكل ما انفرد عن الجماعة يسمى شإذا، قال صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ: "ومن شذ شذ في النار".

الشاذ في الاصطلاح: هو ما روى الثقة مخالفاً لرواية الثقات. وهذا تعريف الشافعي رحمه الله تعالى. وأوضح من هذا أن يقال: هو ما رواه المقبول مخالفاً من هو أولى منه.

المقبول: هو من تقبل روايته سواء كان ثقة أو كان حسن الحديث.

هذا هو المراد بالمقبول، وليس المراد ما جاء في اصطلاح ابن حجر: « أنه الذي يقبل إذا وجد من يقويه» فالمقبول هنا يراد به: الثقة، أو حسن الحديث، أو الصدوق.

فقد يروي حَسَنُ الحديث روايةً يخالف بها إماماً من أئمة الحديث كأحمد؛ فَيُقَدَّم أحمد على رواية هذا الذي هو حسن الحديث.

وقد يكون الأول ثقة والثاني أوثق وأقوى منه، فمن أقوى صيغ التعديل أن يقال: «ثقةٌ حافظ» أو «ثِقَةٌ ثِقَة» أو «من أصدق الناس» أو «من أوثق الناس» على صيغة: "أفعل" وهي من أقوى صيغ التعديل؛ فإذا كان الأول "ثقة" والثاني «ثقةٌ حافظ» نُقَدِّم الثاني لأنه أقوى وأوثق.

وأحياناً قد يروي جماعة كلهم «صدوق» أو «حَسَنُ الحديث» ويخالفهم واحد ثقة؛ فَتُقَدَّم الجماعة، لأن الواحد يتطرق إليه الخطأ أكثر من الجماعة كالعشرة أو السبعة أو الخمسة، ولهذا قلنا "مخالف من هو أولى منه، ولم نقل من هو أوثق منه" لأنه قد لا يكون أوثق منه لكنه جاء عن جماعة.

١٤- المنكر: وهو ما تفرد به واحد غير متقن ولا مشهور بالحفظ.

المنكر: هو ما رواه المردود مخالفاً من هو أولى منه.

أي إذا روى الضعيف جداً أو المتروك حديثاً يُخالف به رواية الثقة أو جماعة من الثقات أو يخالف رجلاً حسن الحديث؛ فَيُقَدَّم الثقة أو الجماعة على رواية هذا الضعيف.

فالفرق بين الشاذ والمنكر في الراوي: ففي الشاذ؛ يكون الراوي مقبول، أو ثقة، أو صدوق، إما حديثه صحيح أو حديثه حسن. أما في المنكر؛ يكون الراوي مردود، إما حديثه ضعيف أو ضعيف جداً. فهذا هو الفرق بين الشاذ والمنكر.

ويقابل الشاذ: "المحفوظ" فتسمى رواية المحفوظ، أو الرواية المحفوظة.

والمنكر يقابله : المعروف.

- حكم الشاذ: ضعيف.
- حكم المنكر: ضعيف.

١٥- الفرد: وهو ما تفرد الراوي به عن جميع الرواة، أو جهة خاصة كقولهم: "تفرد به أهل مكة" ونحوه.

الفرد: هو الواحد، ويسمى أيضاً «الغريب» وهو نوعان:

- النوع الأول: الفرد المطلق؛ هو ما كانت الغرابة فيه في أصل الاسناد، فلا يروى إلا من طريق صحابي واحد.
- النوع الثاني: الفرد النسبي؛ وهو ما كانت الغرابة فيه في أثناء الاسناد.

مثلاً: يرويه اثنان، عن اثنين، عن اثنين، عن واحد، عن اثنين، عن ثلاثة. ويرويه ثلاثة، عن اثنين، عن واحد، عن ثلاثة؛ فيوجد خلال الإسناد واحد لا يرويه إلا هذا الواحد، فهذا يسمى فرد نسبي.

وهناك أيضا مثال آخر ما كنت أريد أن أشير إليه لولا أن المصنف قد أشار إليه فقال: أو وجهة خاصة كقولهم: «تفرد به أهل مكة» ونحوه؛

فهذا أيضاً يسمى فرد نسبي؛ يعني ما يروي هذا الحديث إلا أهل مكة، أو ما يروي هذا الحديث إلا أهل الشام، أو ما يعرف هذا الحديث إلا عند أهل العراق، أو في منطقة معينة، أو في قبيلة معينة، فهو فرد نسبي، فكم من حديث يقال فيه: هذا حديث شامي، فلسلسة رواته كلهم شاميون.

حكم الفرد: بحسب رواته، وبحسب توافر شروط الصحة فيه.

١٦- والغريب وهو ما تفرد به واحد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه.

هذا سماه المصنف الغريب، وذكرنا أن الغريب والفرد معناهما واحد، وهذا مع المثال الذي ذكره يسمى: «غريبٌ نسبي»؛ لأن الأحاديث التي ذكرها هي أحاديث مختصة في أحد الشيوخ فهي بهذا الاعتبار تسمى بالغريب النسبي.

١٧- فإن انفرد اثنان أو ثلاثة سمي عزيزاً.

العزيز: إما من قولك: عَزَّ الشيء؛ إذا كان نادراً. وإما من قولك: عزيز؛ إذا كان فيه قوة، فهو عزيز لقوته.

وكِلا الوصفين يتحقق فيه؛ فهو من الندرة بمكان، وكذلك فيه نوع قوة، كما قال الله سبحانه وتعالى: «فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ [1]» فيأتي حديث، ثم يأتي الثاني فيزيده قوة، ويأتي الثالث فيزيده قوة أكثر.

والتعريف الذي ذكره المُصنف رحمه الله للحديث العزيز هو على اصطلاح بعض أهل الحديث؛ يرون أن العزيز يكون فيه اثنان أو ثلاثة، وممن قال بهذا: ابن منده، وابن الصلاح، والنووي، عليهم رحمة الله تعالى.

والذي يترجح والله اعلم: أن العزيز هو ما كان في إسناده اثنان لا أكثر، على الخلاف؛ هل هو اثنان في جميع طبقات السند أو في خلال إحدى طبقات السند؟

والأظهر في تعريفه: هو ما رواه اثنان، ولو في بعض طبقات السند.

١٨- فإن رواه جماعة سمي مشهوراً.

المشهور: مأخوذ من الشهرة؛ وهي الانتشار.

والمشهور على المختار في تعريفه: هو ما رواه ثلاثة فأكثر ولم يجمع حد التواتر.

١٩- ومنه المتواتر وهو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه.

- التواتر في اللغة: وهو التتابع.
- المتواتر في الاصطلاح: هو ما رواه جمع عن جمع عن جمع تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

١- يس (١٤).

وأضاف بعض أهل العلم: «عن أمر حسي». يعني؛ إما مسموع، أو ملموس، أو حتى في التذوق.

ومعرفة التواتر، من الشهرة، من الغرابة؛ تفيد الباحث، أو المُحدِّث في حال التعارض وأراد أن يرجح بين حديثين.

فمثلاً: إذا تعارض حديث في صحيح مسلم، وحديث في السُّنن، وتَعَذَّر الجمع بينهما يُقَدَّم حديث مسلم على حديث السُّنن.

أو إذا تعارض حديث في صحيح مسلم وحديث متفق عليه وتَعَذَّر الجمع بينهما يُقَدَّم الحديث المتفق عليه على حديث مسلم.

أو إذا تعارض حديث متواتر وحديث عزيز وتَعَذَّر الجمع بينهما فيُقَدَّم الحديث المتواتر، وهكذا .. هذا من باب تقريب الصورة.

٢٠- والمستفيض وهو ما زاد رواته في كل مرتبة على ثلاثة.

وهذا على تعريف بعض أهل العلم، وإلا فالمختار؛ هو أن المستفيض والمشهور كلاهما واحد، والله اعلم.

- الأسئلة:

يسأل عن شروح للتذكرة في علوم الحديث لابن الملقن رحمه الله تعالى؟

الجواب: الشرح المشهور، المطبوع، المتداول؛ هو شرح السخاوي، وهو تلميذ تلميذ المصنف، واسمه "التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر" وهنالك شروح مسموعة لبعض المشايخ المعاصرين.

يسأل: بالنسبة لمرسل الصحابي الصغير، أليس من المحتمل أن يروي الصحابي عن أحد التابعين؟

الجواب: نعم يحتمل أن يروي الصحابي الصغير عن تابعي عن صحابي، وهذا موجود، والعراقي رحمه الله تعالى في: "التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح" ذكر أمثلة على رواية الصحابي الصغير عن التابعي عن الصحابي، فهذا موجود لكنه نادر، حتى إن بعض أهل العلم استنكره، وأنكروا وجوده، لكنه موجود، والعراقي تعمد الجمع لَمَّا وجد بعض أهل العلم ينكر مثل هذا، ولكن لما كان من الندرة بمكان فالقاعدة التي تُتَّبع في مثل هذا: «النادر لا حُكم له» فإن كان له حكم فأنت تتكلم عن الصحابة رضي الله عنهم، ولا يمكن أن يتهاون الصحابة في الرواية، لذلك كما في مقدمة مسلم: عن مجاهد، قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تسمع، فقال ابن عباس: "إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصعب، والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف" فالصحابة رضي الله عنهم متحرزون فيما يروون، وإذا رووا فلا يروون إلا عن كبار التابعين، أو عمن هو معروف في عداد علماء التابعين عليهم رحمة الله تعالى، فانتبه الى هذه اللطيفة والدقيقة والله اعلم.

فائدة: البخاري رحمه الله تعالى اشترط على نفسه في الصحيح شرطاً عزيزاً، وشدد في شرطه رحمه الله تعالى؛ فاشترط فيما يخرجه من الأحاديث ثبوت سماع التلميذ من شيخه، أي أن يكون عاصره وسمع منه، وقد مر معنا ذكر العنعنة والأصل في العنعنة كما قلنا: محمول على السماع، والبخاري يروي العنعنة لكنه لا يروي إلا ما ثبت فيه عنده اللقيا والسماع. وله شروط أخرى في الصحيح، ولكنه أحياناً قد يذكر وخصوصاً بعد التراجم أو التبويب بعض الأحاديث المُعلقة فهي ليست على شرطه رحمه الله تعالى.

وأيضاً فيما يتعلق بالشواهد والمتابعات؛ فيذكر أحياناً حديثاً ثم يذكر شاهداً له، أو متابعة له، والمتابعة: هي أن يروي الحديث راوي آخر عن طريق نفس الصحابي. والشاهد: هو أن يروي الحديث من طريق صحابي آخر. فقد يروي حديث في المتابعات والشواهد من باب تقوية الحديث الذي رواه، وهو قوي في نفسه لكنه يضيف إليه قوة الى قوته، وأحياناً لأجل بيان شيء في ذلك الشاهد أو المتابعة، فالمعلقات والشواهد والمتابعات ليست هي على شرط البخاري الذي اشترطه على نفسه رحمه الله تعالى والله أعلم.

٢١- والمعلل: وهو ما اطلع فيه على علة قادحة في صحته مع السلامة عنها ظاهراً.

أنكر بعض أهل اللغة أن يوصف بالمُعلَّل، فقالوا: بل الأصح أن يقال فيه "المُعَلُّ" وهو ما رجحه السخاوي رحمه الله تعالى في: «الفتح المبين» لأنه اسم مفعول من قولك: أَعلَّه الله؛ إذا جعله مُعَلَّاً. وكذلك رجحه العراقي.

- وفي هذا التعريف أوصاف ثلاثة:
- الأول: ما اطُّلِع فيه على علة.
- الثاني: قادحة في صحته.
- الثالث: مع السلامة عنها ظاهراً.

فالوصف الأول: أن يُطَّلَع فيه على عِلَّة. والوصف الثاني: أن تكون هذه العِلَّة قادحة؛ لأنه أحياناً قد يُطَّلع على عِلل لكنها قد لا تكون قادحة في الصحة. ومثال ذلك؛ أن يروي الراوي فيبدل ثقة بثقة، كما يحصل أحياناً في الإبدال بين عمر بن دينار، وعبد الله بن دينار، وكلاهما ثقة، فَأَيِّن كان منهما فهو لا يضر بالصحة، نعم هو أخطأ فجعل عمر مكان عبد الله، لكن سواء كان عمر أو كان عبد الله كلاهما ثقة، ففي الحالتين الرواية صحيحة، لذلك قال: "على علة قادحة في صحته".

أمَّا الوصف الثالث: مع السلامة عنها ظاهراً؛ ففي الظاهر يبدو لك سلامة الإسناد، لكن مع البحث، وجمع الطرق، والتفتيش، والاعتبار، تجد أن هناك سقط قد لا يَطَّلع عليه إلا من فتش وجمع ونظر، وإلا لو أُخِذَ الإسناد هكذا بظاهره فظاهره السلامة من الضعف، فهذا يُسمى التعليل في الأحاديث. أما ما لو كانت العلة القادحة ظاهرة وواضحة

كالانقطاع، أو ضعف الراوي، فأهل الحديث لا يسمون هذا تعليلاً، هو تضعيف من أنواع تضعيف الحديث، لكن لا يدخلونه في علم العلل، فالكلام في علم العلل هو فيما يتعلق بالمسائل والعِلل الخفية التي لا تكون ظاهرة، والتي تحتاج الى اعتبار ونظر وتفتيش.

وأما الذي يظهر فيه الانقطاع أو التدليس أو الإعضال، ونحو ذلك من العلل القادحة؛ فهذا لا يدخلونه في علم العلل.

- والعلة قد تكون في الإسناد.
- وقد تكون في المتن.
- وقد تكون في الإسناد والمتن معاً.

ولا يمكن أن تُعرَف العلة إلا بجمع الطرق والروايات، والنظر فيها، لذلك كان يقول ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".

- حكم الحديث المُعَل أو المُعَلَّل: ضعيف.

٢٢- والمضطرب: وهو ما يروى على أوجه مختلفة متساوية.

- الاضطراب في اللغة: الاختلاف.
- الاضطراب في الاصطلاح: هو كما عرفه المصنف رحمه الله تعالى: ما يروى على أوجه مختلفة متساوية.

ذكر ثلاثة أوصاف:

١- يروى على أوجه: يعني له أكثر من إسناد

٢- مختلفة: كل إسناد يختلف عن الثاني.

٣- متساوية: أي انك لا تستطيع الجمع أو الترجيح بينهما.

مثلاً؛ هذا يزيد لفظة، وهذا ينقص لفظة، لكن إذا أردت أن ترجح، أيهما هو الأقوى، أو الأصح، أو الأرجح، ما تستطيع أن ترجح، ويتعارض الترجيح من جميع الأوجه.

ولذلك من الخطأ؛ أن تجد بعضهم يقول الحديث كذا مضطرب، لأن فلان رواه من وجه كذا وبلفظ كذا، وهو يستطيع الترجيح بينهما، وما دام يستطيع الترجيح بينهما، فلا يسمى مضطرباً، إلا إذا لم يستطيع الترجيح من جميع الأوجه، فتسقط كلا الروايتين، أو يتوقف هو فيهما، فلا يعمل بأحدهما إلا بمرجح

حكم المضطرب: ضعيف، أو على الأقل أن يتوقف فيه.

٢٣- والمدرج: وهو زيادة تقع في المتن ونحوه.

الإدراج في اللغة: هو إدخال الشيء بالشيء.

أحياناً يروي الراوي متناً، ثم يزيد في هذا المتن بيان أو تفسير، فيظن السامع أن هذا الذي زاده داخل في المتن، ومن أشهر الأمثلة؛ حديث أبو هريرة رضي الله عنه في الصحيحين: قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ" زاد أبو هريرة فقال: "فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ".

فلما روي الحديث ظُن أن كلام أبي هريرة رَضيَ اللهُ عنهُ من كلام النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ، فالذي من كلام النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ هو المتن، وهذا الذي من كلام أبو هريرة رَضيَ اللهُ عنهُ يسمى مدرجاً في المتن، أي زيادة على المتن.

والمدرج في المتن لا يلزم أن يكون ضعيفاً، لكن الواجب عليه أن ينبه فيقول: هذا هو كلام النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ، وهذا من كلام الصحابي.

وأحياناً يكون من كلام التابعي عندما يشرح أو يفسر، فيزيد لفظاً في المتن، فنُفرِّق بين كلام رسول الله صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ الذي هو المتن، وبين المُدرج وهو ما زاد على المتن من كلام الصحابي أو التابعي.

وقلنا لا يلزم أن يكون ضعيفاً، فتقول: هو صحيح الى قائله، ولكنه ليس من كلام النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ.

٢٤- والموضوع: وهو المختلق المصنوع. وقد يلقب؛ بالمردود، والمتروك، وبالباطل، وبالمفسَد.

والوضع في اللغة: هو الحطُّ، والإسقاط.

والموضوع: كلام مختلق ومصطنع. قال تعالى: «مَا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ [1]» فهو كلام غير صحيح، وإن شئت قلت: الموضوع هو: «المكذوب».

١- ص (٧).

ويظهر لك حكمه وبيانه من اسمه؛ فهو مكذوب، والمكذوب هو شر أقسام الحديث الضعيف وأضعفها.

ومن أشهر ما يُعرف به الحديث المكذوب أو الموضوع:

- اشتهار الراوي بالكذب، أو أن يُعرف بالكذب ولو مرة واحدة، بل حتى لو عُلم من حاله أنه يكذب متعمداً في حديث الناس فحديثه مردود عليه.
- وكذلك يعرف بركاكة اللفظ؛ فيكون اللفظ ركيكاً ضعيفاً فيُعرف من ذلك أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم الذي أوتي جوامع الكلم.
- ويعرف بمخالفته للكتاب والسنة.

ويسمى بعدة تسميات منها كما ذكر المصنف رحمه الله تعالى: وقد يلقب بالمردود، والمتروك، وبالباطل، وبالمفسَد.

اختلف أهل الحديث في حكم واضع الأحاديث المكذوبة؛ فالكاذب على النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ متعمداً من أهل العلم من ذهب الى ردته والعياذ بالله، ومنهم من ذهب إلى فسقه، أي أنه فاسق مردود الرواية.

٢٥- والمقلوب: وهو إسناد الحديث إلى غير راويه.

- القلب في اللغة: هو تحويل الشيء عن وجهه.
- وإن شئت قلت في تعريفه اصطلاحًا: هو التصرف في المتن أو الإسناد بتقديم أو تأخير.

وعلى هذا فهو نوعان:

النوع الأول: قلب في الإسناد؛ كأن يقول مسلم بن الوليد، بدلاً من الوليد بن مسلم، فيعكس اسم الأب، وقد يضع التلميذ مكان الشيخ، أو الشيخ مكان التلميذ، فهذا من القلب في الإسناد.

النوع الثاني: قلب في المتن؛ فيقدم كلمة أو يأخر كلمة من المتن، ومن الأمثلة التي يذكرها بعض أهل العلم على ذلك: حديث «وليضع ركبتيه قبل يديه» فَقَلَبَه إذ جعل كلمة «رُكبتيه» مكان كلمة «يديه» وكلمة «يديه» مكان كلمة «رُكبتيه» فالصحيح هو: «وليضع يديه قبل ركبتيه» هذا مثال.

وقد يكون القلب في الإسناد والمتن.

ويُعرف القلب بجمع الطرق، لذلك يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "إنما يظهر بجمع الطرق، واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف [1]"

٢٦- والعالي: وهو فضيلة مرغوب فيها، ويحصل بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم أو من أحد الأئمة في الحديث، وبتقدم وفاة الراوي والسماع.

العالي: من العلو، وهذا العلو يكون في الإسناد، وهي سنة عن السلف فيما قاله الإمام أحمد رحمه الله تعالى، فليس الذي يسمع الحديث وبينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم سبعة أو ثمانية رواة كالذي يستطيع أن يسمع الحديث من طريق آخر وبينه وبين النبي صلى الله عليه

١- «النُّكت» (٢/ ٤٧٨).

وسلم أربعة أو خمسة رواة فالثاني إسناده أعلى لقربه من النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ، فهي سنة مرغوب فيها.

وكذلك السماع من الأئمة الحُفاظ والرواية عنهم مُباشرة؛ من العلو.

وكذلك هذا في طلب العلم، وهذا يُرَغِّب طالب العلم في لزوم الأكابر؛ فأنت أحياناً قد تأخذ العلم عمن أخذ العلم عن أحد الأكابر، لكن الأفضل أن تأخذه من الأكابر وترجع الى الأكابر، فالاستفادة من الأكابر من العلو، وعلى طالب العلم أن يحرص دائماً وأبداً على لزوم غرز الأكابر، فقد كان بعضهم يرحل من العراق الى الحجاز، أو من العراق الى اليمن، لأجل طلب العلو، يسافر ويقطع هذه المسافات لأجل أن يسمع حديثاً أو حديثين، وشعبة له قصة في ذلك معروفة، وكان بعضهم يذهب الى الحج ويجعل في نيته وفي همته أن يلقى فلاناً من أهل الحديث وأن يسمع منه، وهو يستطيع أن يسمع هذا الحديث من طريق آخر دون السفر، لكنه يريد أن يذهب ويسافر ويسمع مباشرة طلباً للعلو.

وإنما يُمدح العلو؛ إذا كان سيأخذ هذا الطريق العالي من طريق فيه ثمرة وفيه مصلحة، وإلا فقد يكون النزول أفضل من العلو. فمثلاً حتى نقرب الصورة؛ لو أن شخصاً يطلب العلم عند شيخ، وهذا الشيخ أخذ علمه عن شيخ، وهذا الشيخ أخذه عن عالم، وشخص آخر يطلب العلم عن شخص كذاب أخذ علمه من المجالس العامة ويدعي أنه عالم؛ فالأول أفضل بلا شك، فيُطلَب العلو إذا كان في العلو مصلحة.

كما قال وكيع لأصحابه :أيما أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود؟، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود؟ فقالوا: الأول، فقال: الأعمش

عن أبي وائل؛ شيخ عن شيخ، وسفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود :فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.

فالإسناد الأول ثلاثة رواة فقط، والإسناد الثاني خمسة رواة، والرواة في كِلا الإسنادين أئمة حُفاظ، ومع ذلك كان الإسناد الثاني أحب إليه من الأول لاجتماع الفقهاء فيه.

ويُطلب العلو الى الآن، فحتى كتاب البخاري، وكتاب مسلم، وكتب السنن، وموطأ مالك كلها، توجد أسانيد الى المصنفين إلى اليوم، والإسناد العالي والنازل كِلاهما موجود إلى اليوم، وإن كانت الثمرة قد قَلَّت لحرص الناس على التجميع والكثرة، لا على الإخلاص، وقلَّ من يهتم بالعلو الحقيقي النقي، والذي يهتم غالباً يريد أن يستكثر، فلا يهمه أي طريق سلك، فترى في سلسلة شيوخه بعضهم عنده بدعيات، فالإنسان عليه أن يحرص على الصفاء، وعلى النقاء، وأن كنت لا تجد صفاء ولا نقاء فما تنفعك أسانيد الدنيا كلها، فيجب أن تمشي على الطريق وأنت واضح، وأنت نظيف ما فيك شيء من الدرن الذي يتعلق ببعض الناس.

ومن علو الإسناد: أن يُطلب العلم على يدي أكابر أهل العلم منذُ الصغر؛ فتجد أحياناً شخصاً صغير السن، وسمع من بعض العلماء الكبار، فيقول أذكر أنني التقيت بالعالم الفلاني وأنا في سن العاشرة، وقال لي كذا وكذا، وسمعت منه كذا، ويكون هذا العالم قد مات منذ زمن والطالب الآن يروي عنه، فهذا إسناده عالي.

ويكون علو الإسناد باعتبار السماع أيضاً؛ يعني إذا شارك بالسماع غيره من الأكابر. فمثلاً حتى نقرب الصورة؛ ابن باز مات منذ سنين رحمه الله، وهو من كبار الفقهاء، وقد حضر

عنده طلاب الطلاب، فيكون الطالب شارك شيوخه في السماع من شيخهم، فباعتبار سماعه له؛ علو إسناد.

ومن باب الفائدة والشيء بالشيء يذكر: أعلى ما عند مالك الثنائيات، مثلاً؛ مالك يروي عن الزهري، والزهري يروي عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وأعلى ما عند البخاري الثلاثيات، فله اثنان وعشرون حديثاً ثلاثياً.

وأعلى ما عند أحمد الثلاثيات، وله أكثر من ثلاثمائة حديث، وشرحها السفاريني رحمه الله.

وأعلى ما عند ابن ماجه الثلاثيات أيضاً، لكن كلها ضعيفة.

والترمذي عنده حديث ثلاثي واحد في السنن.

٢٧- والنازل وهو ضد العالي.

وهو كما قال المصنف ضد العالي؛ فالعالي رجاله أقل، والنازل رجاله أكثر، فلو كنت تحتاج الى البحث في العالي ستبحث في ثلاثة أو أربع رواة، أما النازل فتحتاج أن تبحث في سبعة أو ثمانية رواة فتبحث أكثر.

٢٨- والمختلف: وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما على الآخر.

- ذكر المُختلف، وذكر له ثلاثة أوصاف:
- الأول: هو أن يأتي حديثان؛ أي أنه أكثر من حديث.
- الثاني: التعارض في المعنى.

- الثالث: أن ذلك التعارض في الظاهر.

وفي بيان ذلك نقول: اعلم أولاً أنه لا توجد نصوص في الشرع أو أحاديث متعارضة من كل وجه، إلا في حال النسخ.

أما في غير حال النسخ: لا يجود نصوص في الشريعة متعارضة من كل وجه، فقد يكون التعارض نسبي، أي تعارض من بعض الأوجه، ويتم الجمع بين هذه الأوجه، لذلك كان يقول ابن خزيمة صاحب الصحيح رحمه الله تعالى: "ليس ثم حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتني به، لأولف له بينهما" فلا يوجد أحاديث متعارضة من كل وجه، وقد صُنِّف في ذلك مُصَنَّفات.

ثم قال رحمه الله: فيوفق بينهما أو يرجح أحدهما على الآخر؛

فيُنظرُ أولاً في إمكانية الجمع بين الأحاديث فإذا تَعَذَّر الجمع ينتقل الى النسخ فإذا لم يجد التاريخ وتعذَّر النسخ ينتقل الى الترجيح.

تنبيه: ليس من الفقه أن تعمد الى الترجيح قبل النظر في الصحة والضعف.

والتعارض قد يكون في المتن، وقد يكون في الإسناد، وقد يكون في المتن والإسناد معاً.

ومن أمثلة المتعارض في المتن: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ [1]»، وميمونه رضي الله عنها كما في

---

١ - أخرجه: البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

صحيح مسلم ذكرت: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال [١]»فابن عباس رضي الله عنهما مُثْبِت، وميمونة رضي الله عنها نافية، فَيُرَجَّح ويُقَدَّم خبر ميمونة رضي الله عنها، لأنها أدرى واعلم بحالها من غيرها.

٢٩- والمُصَحَّف: وهو تغيير لفظ أو معنى، وتارة يقع في المتن وتارة في الإسناد. وفيه تصانيف.

وعرفه السخاوي بقوله: وهو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة الى غيرها؛

تغيير لفظ الكلمة، أو معناها، أو اللفظ والمعنا؛ هذا يُسمى تصحيفاً. ومن أمثلة ذلك تغيير النقط، فتكون الكلمة: «جرير» فتقول: «حريز» فتغيرت النقط فهذا يسمى تصحيفاً، وهذا تصحيف في الإسناد، وكذلك قد يقلب فيقدم الأب على الابن أو الابن على الأب فهذا نوع من أنواع التصحيف أيضاً، وقد كان شعبة وهو إمام من ائمة الحديث إذا ذكر مالك بن علقمة، يقول مالك بن عرفقة، فهذا من أمثلة التصحيف.

ومن أمثلة التصحيف في المتن حديث "من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال" قال: "من صام رمضان ثم أتبعه شيئا من شوال" فاختلف الحكم والصورة، واختلف كل شيء. وكذلك من أمثلة التصحيف؛ ما جاء عن أبي موسى العنزي في حديث "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى يصلي الى عنزة" والعنزة هي العصا، فقال أبو موسى العنزي: نحن قوم لنا شرف، قد صلى إلينا النبي صلى الله عليه وسلم؟؛ إذ فهم من كلمة «عنزة» أن

١- أخرجه: مسلم (١٤١١).

معناها قبيلته، ولكن المعنى أنها عنزة وهي عصا كان يتخذها النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ سُترة يُصلي إليها.

وكذلك ما ذكره الخطابي في حديث شيخ له، قال لي أربعون سنة لم أحلق شعر رأسي؟ وذلك لحديث: «نهي النبي صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّمَ عن التحليق يوم الجمعة» ففهم كلمة «التحليق» على غير معناها، ومعنى النهي عن التحليق في الحديث أي عن الاجتماع في الحلقة، فهذا من أمثلة التصحيف بالمعنى.

٣٠- والمسلسل: وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة. وقل فيه الصحيح.

يتتابع رجال الإسناد على صفة، أو حالة، أو على كلام، أو على هيئة، فمثلاً؛ يُحدِّث الشيخ تلميذه حديثاً وهو يبتسم، والتلميذ يحدث غيره بهذا الحديث وهو يبتسم، وهكذا كل من أخذ عنه هذا الحديث يُحدِّث به وهو يبتسم. هذا مثال.

مثال آخر: أن يأتي الشيخ يحدث التلميذ ويصافحه، ثم يأتي التلميذ فيحدث غيره ويصافحه، ثم يأتي من سمع فيحدث ويصافح، وهكذا فهذا تسلسل حيث تتابعوا على فعل المُصافحة بعد التحديث.

وهذا النوع أكثر ما فيه الضعيف، وأشهره «المُسلسل في الأوليات»؛ أي عندما يقول الراوي "أول حديث سمعته من شيخي فلان كذا وكذا" ثم يأتي راوي فيقول "أول حديث حدثني به شيخي فلان كذا وكذا" وهذا أشهر مثال وهو ضعيف، فالإسناد والتسلسل الذي فيه ضعيف.

وأصح الأحاديث المسلسلة هو المسلسل في سورة الصف وفيها عبد الله بن سلامة رضي الله عنه قال عن سورة الصف: "فقرأها علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم" قال أبو سلمة فقرأها علينا ابن سلامة فقال يحيى فقرأها علينا أبو سلمة وقال المحدث ابن كثير فقرأها علينا الأوزاعي وقال عبد الله وقرأها علينا ابن كثير، فكل راوي كان يقرأ السورة ويحدث فهذا أصح مسلسل في الدنيا.

قال السخاوي في المسلسل: وأصحها مطلقا المسلس في سورة الصف ثم بالأولية.

وقال اذهبي: أصح مسلسل بقراءة سورة الصف.

٣١- والاعتبار: وهو أن يروي حماد بن سلمة مثلاً حديثاً لا يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة.

٣٢- والمتابعة: أن يرويه عن أيوب غير حماد وهي المتابعة التامة.

٣٣- والشاهد: أن يروى حديث آخر بمعناه.

الصحيح في تعريف الاعتبار: «أنه التفتيش والبحث والنظر» فمثلاً؛ يغلب على ظنك أن حماد بن سلمة يروي حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة. فتنظر في هذا الإسناد وتبحث هل هنالك أحد تابع أحد الرواة على هذه الرواية أو لا؟، فتبحث له عن إسناد آخر يكون فيه متابعة لأحد الرواة، مثل أن يكون قبل حماد اثنين فتبحث هل هناك آخر رواه عن حماد، أو هل هناك آخر وافق حماد في الرواية، أو آخر وافق أيوب في الرواية، أو آخر وافق ابن سيرين في هذه الرواية، فبحثك هذا عن الطريق الآخر يسمى اعتباراً.

فإذا وجدت طريق آخر يتابع أحد الرواة في رواية نفس الحديث من طريق نفس الصحابي فيسمى: "متابعة" وهنا ضرب المصنف مثالاً فقال: والمتابعة أن يرويه عن أيوب غير حماد. فمثلاً يرويه راوٍ آخر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ فهذا الإسناد الآخر يسمى متابعة، فيكون حماد هو المُتابَع والذي تابعه يُسمى المُتابِع، وأنت تحتاج للمتابعة لأجل التقوية فحماد بن سلمة قوي ولو تابعه أحد صار أقوى، وأحياناً قد يتبين لك ضعف الرواية، وأحياناً قد يتبين لك ضعف رواية أخرى، وأحياناً قد يتبين لك ما ليس في هذا الإسناد، وهكذا.. فأنت تبحث عن هذه المتابعات، وتجمع الطرق، فتتضح لك أشياء قد تكون إشكالات في نفس الإسناد، أو في أحاديث أخرى، فمثلاً قد يروى الحديث من ثلاثة طرق، طريق فيها مدلس صرَّح بالسماع، وقد قلنا أن المدلس إذا صرح بالسماع يكون حديثه مقبولاً ومتصلاً لكن الذي يروي عن هذا المدلس ضعيف، وهناك طريق أخرى شخص قوي ثقة يروي عن هذا الملس ولكن ليس فيه أنه صرَّح بالسماع فيقبل الثاني لأن الأول فيه تصريح بالسماع لكن الذي روى التصريح بالسماع ضعيف، والثاني ليس فيه تصريح بالسماع والذي رواه قوي ثقة، لكن لو جاء آخر يقوي هذا الضعيف وتابعه على التصريح بالسماع فتأخذ بالاثنين لأن الثاني فيه عنعنة وما فيه سماع والعنعنة لا تكون عارض للسماع ألا عند المدلس.

أحياناً تقوي الحديث بالشاهد، فالمُتابِع يقوي المُتابَع، وكذلك الشاهد يقوي المشهود له.

والشاهد هو: أن يكون عندك حديث فيروى نفس الحديث إما لفظاً أو معنى أو لفظاً ومعنى من طريق صحابي آخر.

قال السخاوي رحمه الله تعالى: "والمختار أن ما يروى من حديث ذلك الصحابي فهو المتابعة أو عن غيره فالشاهد" يعني إذا كان من طريق نفس الصحابي فيسميه متابعة، وإذا كان من طريق صحابي آخر فيسميه الشاهد، فقد تجد أحياناً حديث يروى عن ثلاث أو أربع أو عشرة أو عشرين من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، فالصحابي الثاني تكون روايته شاهدة لرواية الصحابي الأول، الثالث روايته شاهدة للصحابي الثاني وهكذا.

٣٤- وزيادة الثقات والجمهور على قبولها.

وهي من المسائل المشكلة التي يمر فيها الطالب، هل هي على القبول، أو هي على الرَّد، أو هي على التفصيل؟:

فزيادة الثقات هي على التفصيل، والجمهور ليسوا على هذا الاطلاق، ومن نسب الى أهل الحديث قبول زيادة الثقة مُطلقاً فقد أخطأ، لذلك من الخطأ أن نقول هذه زيادة ثقة وزيادة الثقة مقبولة هكذا بإطلاق، بل لا بُد من النظر والتمحيص، لذلك يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح ، وكذا الحسن.

وقلنا في تعريف الحديث الشاذ: هو ما رواه المقبول مخالفاً من هو أولى منه.

فيمكن أين يكون المقبول ثقة وقد خالف من هو أوثق منه، أو من هو أولى منه؛ فكيف نقول أنه مقبول؟ بل هو من جنس الشاذ.

فزيادة الثقة لا يقال أنها مقبولة مطلقاً، بل يقال كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث

الصحيح، وكذا الحسن، والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرف عن أحدهم إطلاق قبول الزيادة [1]».

فالأمر يعود الى الاعتبار، والاعتبار كما قلنا هو البحث والنظر والتفتيش، فيرجع الى الاعتبار والترجيح فيما يتعلق بقبول زيادة الثقة، وهي مسألة كثر الخوض فيها، وخصوصاً من يتبجح اليوم بما يتعلق بالتفريق بين منهج السلف ومنهج الخلف، أو منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين بما يتعلق بمسألة التصحيح والتضعيف، فخرجوا بمنهج التفريق هذا، وهو منهج فاسد، وهو منهج يحكم على الأُمة بالضلال، وهو لازمه شاء القائل به أو لا، والكلام فيه يطول، والشيخ الألباني رحمه الله له رد على أصحاب هذا المنهج، وسبحان الله حزب الاخوان أصحاب فتنة أينما كانوا، حتى علم الحديث خربوه ما تركوه، والذي يدافع اليوم عن منهج التفريق بين منهج المتقدمين ومنهج المتأخرين هم الاخوان ومن سار على طريقتهم، إما تجده سروري أو اخواني، وفتش كيف ما شئت وأُعطيك ما شئت من الوقت، فستجده راجع الى سروري أو اخواني، سبحان الله حتى في علم المصطلح ما تركونا في حالنا فالفساد عندهم متجذر، نسال الله العفو والعافية.

---

١ - «نُزهة النظر» (١/ ٢١٢).

حتى نوضح المسألة أكثر وأكثر وندعّم الكلام بكلام ائمة الحديث؛

يقول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: "والذي نعرف من مذهبهم (أي مذهب أهل الحديث) في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا (راوي يكون من عادته إذا روى الأحاديث وشارك الثقات أن يكون على الجادة يعني خطؤه قليل وصوابه كثير)، وأمعن (انتبه الى هذه اللفظة "وامعن" في ذلك على الموافقة، يعني أكثر حاله موافقة الأئمة والثقات في رواياتهم فتفهم من هذا أنه يتكلم عن الإمام الحافظ ليس فقط ثقة بل ثقة ثقة أو حافظ ثقة كيحيى القطان، أو ابن المديني، أو أحمد بن حنبل، فهو يتكلم عن أمثال هؤلاء، ولا يتكلم عن عموم الثقات، لأنه قال وامعن في ذلك على الموافقة لهم) في ذلك على الموافقة لهم ، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً، ليس عند أصحابه قبلت زيادته (يعني تقبل زيادة الثقة إذا كانت من إمام حافظ وأما الثقة فهو على الاعتبار والتفتيش والتدقيق)، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته ، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط ، مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما ، أو عن أحدهما العدد من الحديث ، مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم".

٣٥- والمزيد في متصل الأسانيد: وهو أن يزاد في الإسناد رجل فأكثر غلطاً.

سنذكر أمثلة حتى تتضح الصورة ونختصر الكلام، فمثلاً؛ يكون عندك إسنادين، في أحد الإسنادين زاد أحد الرواة راوياً، وهو في الإسناد الأول غير موجود، فهذا الإسناد الذي فيه زيادة يسمى: "المزيد في متصل الأسانيد" فكلا الإسنادين ظاهرهما الاتصال، لكن هذا زاد. فأحياناً قد تروي أنت عن صاحبك عن الشيخ، وأحياناً قد تروي عن الشيخ مباشرة، وهذا يحصل، فهل يقبل الإسناد الذي فيه الزيادة، أم يقبل الإسناد الذي لم تكن فيه الزيادة؟: الذي يرجح عند أهل الحديث هو أن ينظروا أولاً الى السماع، فإذا صرح الثاني بالسماع فقال سمعتُ أو حدثنا أو قال أخبرنا فيكون الأول خطأ، فعلى سبيل المثال لو قال: حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولو قال راوٍ تابع حماد لكنه مع الاختلاف قال: عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي سلمة عن أبي هريرة، فالإسناد الثاني فيه زيادة أبو سلمة، فلو قال في الإسناد الأول ابن سيرين سمعت أبا هريرة وفي الإسناد الثاني ليس فيه سمعت أبا هريرة إنما فيه عن أبي هريرة فالسماع أقوى من العنعنة، فهنا يرجح السماع على العنعنة، وهذا يسمى المزيد في متصل الأسانيد.

وقد يكون في كِلا الإسنادين تصريح بالسماع، ومن المكن أن يكون كلا الإسنادين صحيح فيكون الراوي سمع في المرة الأولى، ثم طلب العلو وسمع مرة ثانية، وهذا ممكن ولكن نحن نضرب الأمثلة لتقريب الصورة.

وصفة الراوي المقبول: وهو العدل الضابط. ويدخل فيه معرفة الجرح والتعديل، وبيان سن السماع وهو التمييز ويحصل له في خمس غالباً.

فقد يكون الراوي عدل ضابط، وقد يكون ثقة، وقد يكون صدوق، وقد يكون ضعيف الحفظ، وقد يكون له أوهام، وقد يكون كثير الخطأ وقد يكون كذاب، وقد يكون متهماً بالكذب، الى غير ذلك من صفات الرواة.

وذكرنا أن العدل هو: من كانت له ملكه تحمل على لزوم التقوى واجتناب خوارم المروءة. وتكلمنا على ما يتعلق باجتناب خوارم المروءة، وذكرنا كلام المعلمي رحمه الله تعالى أن من اشترط اجتناب خوارم المروءة فهذا الاشتراط فيه نظر، لأن خوارم المروءة تختلف من حال الى حال، ومن زمن الى زمن، ومن بلد الى بلد، قد تكون أنت في بلد فيها الفعل الفلاني من خوارم المروءة وتنتقل الى بلد آخر ما يعتبر فيها أنه من خوارم المروءة.

قال: ويدخل فيه معرفة الجرح والتعديل؛ وهذا باب واسع، وإن كان رحمه الله تعالى ما أطال الكلام فيه، فباب الجرح والتعديل هو من علوم الحديث الهامة، ولا يمكن أن يعرف الصحيح من الضعيف، إلا بمعرفة الجرح والتعديل، وهذا العلم والشيء بالشيء يذكر: ليس خاصاً فقط في مصطلح الحديث، بل هو داخل في الشريعة، وفي اعتبار من هو الذي يؤخذ عنه العلم ويقصد في العلم، وأنت تبحث في التعديل والتجريح لأجل معرفة العدالة والضبط، فبحثك في الجرح والتعديل يتعلق بهذين الوصفين، فمتى ما اختل أحد الوصفين عند أيِّن كان لم يصح أن يكون فلان عدل، أو أن يكون فلان ضابط، بحسب الاختلال، فإذا اختل في العدالة لا يقال عنه عدل، وإذا اختل في الضبط لا يقال عنه ضابط.

فالجرح والتعديل علم متولج في الشريعة كلها، وقد دل عليها الكتاب والسنة، ومن ذلك حديث ذي الخويصرة التميمي، فالنبي صلى الله عليه وسلم جرحه فقال: "يخرج من ضئضئ هذا أقوام تحقرون صلاتكم الى صلاتهم وقراءتكم الى قراءتهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فإن لقيتهم لأقتلنهم قتل عاد وثمود" يعني الخوارج. وكذلك كلام النبي صلى الله عليه وسلم في ابن صياح، هذا أيضا من الجرح.

وثناء النبي صلى الله عليه وسلم على ابن عمر هذا من التعديل، وكذلك ثناء النبي صلى الله عليه وسلم على العشرة المبشرين بالجنة، هذا من التعديل.

فالجرح والتعديل موجود وليس خاص في مصطلح الحديث، لكن هذا فرع ويستعمل في هذا الباب كي يعرف ويُضبط، ومن شروط المُعدِّل أو المُجرِّح أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل، هذا أول شرط، وشرط مهم، فليس كل أحد يصلح أن يكون من أهل العلم بالجرح والتعديل، وأن يكون وَرِعاً يتورع في الكلام، فكم من الناس وخصوصاً من طلبة العلم من يريد أن ينتصر لنفسه. خصوصاً الكلام في الأعراض، وقد قال ابن دقيق: أعراض الناس حفرة وقف على شفيرها طائفتان: المحدثون، والحكام.

فكما قلنا الباب هذا يحتاج الى ورع، وبعض الناس عنده ورع لكنه ورع بارد، ما يريد أن تتكلم في أحد، فالإنسان يكون وسط في الأمور كلها، لا يغلو كما هو حال الخوارج ومن سار على طريقتهم كالحدادية والسرورية وغيرهم، وكذلك لا يفرط في هذا الباب كما هو حال الاخوان ومن كان على طريقتهم، وهم العكس على من كان ضدهم.

فيجب أن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل، وأن يكون وَرِعاً، وأن لا يكون مغفلاً فيعدل من ليس بعدل، وينطلي عليه، فيجب أن يكون صاحب يقظة.

وكيفية السماع، والتحمل.

يعني كيف سمع الحديث؛ هل سمعه وهو جالس، أو وهو قائماً، أو مستلق على ظهره، وقد يكون في الدرس، كما يحصل في مجالس العلم، يكون الطالب في الدرس فيسمع كلمة وينعس يفتح عينه ويكتب التي بعدها، فإذا هي جملة بمعنى ثاني وتعني العكس، يحصل هذا.

والتحمل: أي كيف تلقى الحديث وتَحَمَّله عن الشيخ وضرب المصنف أمثلة على التحمل فقال:

وكتابة الحديث وهو جائز إجماعاً، وتصرف الهمة إلى ضبطه.

فكتابة الحديث جائزة بالإجماع، كان النهي، ثم بعد ذلك اتفقت الأمة على جوازه، يقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو بن العاص "أكتب فوالله ما يخرج منه إلا حقاً" وقال أبو هريرة رضي الله عنه: "ما كان أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وكنت لا أكتب" وكذلك علي بن أبي طالب كانت له صحيفه والتي كانت في غمد سيفه رضي الله عنه.

وتصرف الهمة إلى ضبطه؛ ضبط اللفظ، وضبط المعنى، وكم من الناس يضبط اللفظ لكنه لا يضبط المعنى، والنبي صلى الله عليه وسلم ذكر أصناف الناس، وذكر أن من الناس من

ينتفع وينفع، وذكر أن من الناس من وينفع غيره ولا ينتفع ومن الناس، من لا ينتفع ولا ينفع، فالناس على درجات.

وأقسام طرق الرواية وهي ثمانية.

هذه طريقة التحمل، ويراد بالتحمل أي كيف يتلقى الطالب الحديث عن الشيخ، وذكر من طرق التحمل ثمانية، ومن أهل العلم من يزيد:

- السماع من لفظ الشيخ.
- والقراءة عليه.
- والإجازة بانواعها:
- المناولة.
- والمكاتبة.
- والاعلام.
- والوصية.
- والوجادة.

- السماع من لفظ الشيخ؛

يعني الشيخ يجلس والطلاب أمامه، ويحدثهم؛ حدثني فلان عن فلان عن فلان، وهم يحفظون أو يكتبون، فهذا هو السماع.

- والقراءة عليه؛

وتسمى العرض؛ فالطالب هو الذي يعرض ويقرأ على الشيخ كتاب الشيخ، أو أحاديث الشيخ، فيقول قرأت عليه كذا، أو حدثته كذا، كما في موطأ مالك رحمه الله، فكان يجب أن يقرأ على الطلاب، ويجب أن يقرؤوا الطلاب عليه.

- والإجازة بأنواعها؛

الإجازة: هي أن يأذن الشيخ لتلميذه بأن يقرأ الأحاديث، حتى وإن لم يحدثه بها، فيقول أذنت لك أن تقرأ عني الكتاب كذا. مثلاً؛ الإمام البخاري يقول لفلان أجزت لك أن تقرأ، أو تروي عني كتابي الصحيح، فهذه تسمى الإجازة، ومن أنواعها قال:

- المناولة: يعني يعطيه كتاب فيقول اروي عني هذا الكتاب.
- والمكاتبة: يعني يكتب له ويرسل له الحديث.
- والإعلام: يعني يعلمه بالمروي؛ أن هذا من روايتي.
- والوصية: يعني يوصي به إليه.
- والوجادة: يعني أن يجد كتاب الشيخ في مكان، ويكون متأكد أنه كتاب الشيخ، فيرويه عن هذا الشيخ، فهذه تسمى الوجادة.

وهذه من أنواع التحمل وقد تدخل في معنى الإجازة.

وصفة الرواية وأدائها، ويدخل فيه الرواية بالمعنى واختصار الحديث.

كذلك ينبغي عليه أن يعرف صفة الرواية، وصفة المروي، وصفة روايته للحديث، وكيف ينقله الى طلابه، وكيف يؤديه.

هل يجوز له أن يروي بالمعنى أو لا يجوز له ذلك؟؛ وقد منع منه بعض السلف كابن سيرين وغيره.

لكن الصحيح: أنه يجوز، والبخاري له أحاديث كثيرة مروية بالمعنى، فيسمع الحديث، ثم لا يكتبه الى بعد شهور عدة، رحمه الله.

وكذلك هل يجوز اختصار الحديث، أو لا يجوز، ولو جاز الاختصار فما هو المقدار الذي يجوز أن يختصر فيه؟؛ فيختصر اختصاراً لا يخل بالمعنى فيروي جزء من الحديث وهذا كثير جداً في صحيح البخاري.

وآداب المحدث وطالب الحديث.

المحدث أو الشيخ له آداب، والطالب له آداب، ومن الآداب المشتركة: الإخلاص لله سبحانه وتعالى.

وذكر السخاوي رحمه الله في شرحه، من الآداب: هما مشتركان في الإخلاص، والابتداء بالحمد، والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، ويمتاز الأول "يعني المُحدث" بالجلوس على طهارة كاملة، مع التعطر بالبخور، والأدب والوقار، وزجر من يرفع صوته، وأن لا

يحدث بحضرة من هو أولى منه، وإمساكه إذا خشي اختلاله بهرم ونحوه، والثاني "يعني الطالب" بالابتداء بعوالي مصره "يعني الكبار الأكابر" ثم الرحلة وعدم التساهل "الرحلة: اين الرحلة في الطلب اليوم؟ فتجد بعض الاخوة بينه وبين الدرس مسافة خطوات ولا يأتي، خصوصاً اليوم بعد انتشار الهواتف والإذاعات، هي خير ما في شك، لكن إذا كانت تكسّل الطالب عن حضور مجالس العلم هذا خطأ، فالعلم يجب أن يؤخذ من مجالسه في مكانه، هذا الذي ينبغي إلا من حسبه أمر عن ذلك" والعمل بما يسمع في الفضائل، وتبجيل الشيخ والرفق به، وتجنب كتم السماع، وإقباله على التخريج والتأليف إذا تأهل بشهادة الأئمة العارفين له بذلك.

والآداب كثيرة ومن أجمع الكتب في ذلك ومن أفضلها كتاب: "الفقيه والمتفقه" و"الجامع لآداب الراوي" للخطيب البغدادي ، فهذين الكتابين من أجمع الكتب، ومن أفضلها في هذا الباب، فقد احتوت على مسائل عدة، منها أيضاً ما يتعلق بأصول الفقه، وبعضها بما يتعلق بالطلب، وكيفية الطلب.

ومعرفة غريبه ولغته وتفسير معانيه واستنباط أحكامه.

ذكر السخاوي في كتابه "الفتح" أن الغريب هو ما يندر استعماله ودورانه على الألسن؛ فهو من اسمه فيه غرابة، فليس هو شائع الاستعمال، هذا يسمى غريب الحديث. وهناك كتب في هذا الباب لعبيد الله القاسم بن سلاّم، و للقاضي، وكتب كثيرة في هذا الباب.

وأما تفسير معانيه واستنباط أحكامه؛ قال الله سبحانه وتعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً [١]".

فقد يقال لك فلان يحفظ الصحيحين، نعم هي نعمة أن يحفظ الصحيحين، لكن إذا كان ما يفهم الصحيحين، ولا يفهم الأحاديث والمعاني، فهذا قصور، فطالب العلم يجمع بين الفهم والحفظ.

وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم.

وهذه مسألة مهمة، وخصوصاً لمن يقرأ في كتب الفقهاء، فيجد كثيراً من الأحكام منسوبة الى الصحابة والتابعين، وإن فتشت وبحثت تجدها ليست صادرة عنهم على الصحيح والحقيقة، وهذا تجده كثيراً عند الفقهاء، وأحياناً تجد بعضهم ينسب الى الصحابي القول لأنه روى الحديث فقط، فلعل بعضهم روى لكنه لم يفهم الفهم الذي فهمت، فلمإذا تنسب إليه القول بكذا؟ فمجرد روايته للحديث لا يعني أنه يقول بالقول الفلاني على المسألة الفلانية، ولا شك أنه إذا روى الحديث فسيعمل به، وهذا الظن بالصحابة رضي الله عنهم، ولكن هل هو على الفهم المدعى أو لا؟.

ويحتاج في ذلك إلى معرفة الأحكام الخمسة، وهي: الوجوب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة.

طبعاً هذه ليست من مباحث مصطلح الحديث، ولكنها من مباحث أصول الفقه.

---

١ - الجمعة (٥).

- الوجوب: ما أمر الشارع بفعله على سبيل الإلزام.
- والندب: ما أمر الشارع بفعله لا على سبيل الإلزام.
- والتحريم: ما أمر الشارع بتركه على سبيل الإلزام.
- والكراهة: ما أمر الشارع بتركه لا على سبيل الإلزام.
- والإباحة: ما لا يتعلق به أمر ولا نهي.

ولن نخوض في مقامنا هذا في أصول الفقه، فقد تكلمنا عنه في لقاءات سابقة بتفصيل.

ومتعلقاتها: من الخاص؛ وهو ما دل على معنى واحد.

الخاص: هو كل لفظ وضع لمسمى معلوم على انفراد.

والعام: وهو ما دل على شيئين من جهة واحدة.

هذا أحد التعاريف، وأرجح منه أن يقال: هو اللفظ المستغرق لما وضع له بلا حصر دفعة واحدة.

والمطلق: وهو ما دل على معنى واحد مع عدم تعيين فيه ولا شرط.

وإن شئت قلت: المتناول لواحد من غير تعيين.

والمقيد: وهو ما دل على معنى مع اشتراط آخر.

وإن شئت قلت: ما دل على الحقيقة بقيد.

والمفصل وهو ما عرف المراد من لفظه ولم يفتقر في البيان إلى غيره.

وإن شئت قلت: هو ما لا يحتاج الى غيره في بيانه، وهو يطلق أيضا على المحكم فهو في نفسه مبين واضح ولا يحتاج الى ما يبينه.

والمفسر: وهو ما ورد البيان بالمراد منه في مدلوله.

والمفسر إما أن يبينه وإما أنه بإصل الوضع في اللغة مفسراً.

والمجمل: وهو ما لا يفهم المراد منه ويفتقر إلى غيره.

وإن شئت قلت: هو ما يتوقف فهم المراد منه على غيره؛ فإذا احتاج الى غيره فهو مجمل، وإذا كان لا يحتاج الى غيره فهو مُبين. فالمجمل قد يحتاج الى نص آخر يوضحه.

والتراجيح بين الرواة من جهة كثرة العدد مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العدد أيضاً مع التباين فيه، وغير ذلك.

تكلمنا سابقاً عن الجمع والترجيح، وأنه يعمد الى الجمع فإن لم يتمكن، فينتقل إذا عرف التاريخ الى النسخ، وإن لم يعرف التاريخ، انتقل الى التراجيح، ومن أهل العلم من يوصل طُرق الترجيح الى أكثر من مئة، فكذلك طرق الترجيح كثيرة، إما لقوة الرواة، أو ضعف الرواة، أو لأجل عدد الرواة، أو معرفة الراوي إذا كان يروي عن نفسه أو يروي عن غيره، وقد يكون الراوي بين الحديث وآخر لم يبين الحديث، فالطرق كثيرة.

ومعرفة ناسخه، ومنسوخه.

الناسخ؛ هو الفاعل، أي هو الذي حصل منه الفعل.

والمنسوخ؛ هو الذي حصل عليه الفعل.

فالناسخ من قولك: نسخت الشمس الظل، والنسخ هو الرفع والإزالة.

والمقصود به: إزالة حكم سابق ثابت بحكم لاحق. فهناك حكم مثلاً بالوجوبأ ثم يأتي بعده حكم فيقال به بالتحريم، مثاله متعة النساء؛ أبيحت ثم حرمت، ثمت أبيحت ثم حرمت، ثم أبيحت ثم حرمت الى أبد الأبد. وكذلك الخمر؛ كانت مباحة ثم حرمت، فالتحريم هو الحكم الناسخ، والإباحة هي الحكم المنسوخ.

ومعرفة الصحابة وأتباعهم.

لأنه إذا عرف الصحابة رضي الله عنهم، وعرف أتباعهم؛ مايز بينهم، فلا يظن أن الصحابي هو التابعي، ولا يظن التابعي إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صحابي، فقد يكون الحديث مرسل كما تقدم بيانه.

ومن روى من الأكابر عن الأصاغر كرواية النبي صلى الله عليه وسلم عن تميم الداري، والصديق وغيرهما، ويلقب أيضا برواية الفاضل عن المفضول.

فقد يروي الكبير عن الصغير، مثال ذلك؛ رواية النبي صلى الله عليه وسلم حديث تميم الداري كما في صحيح مسلم، فتميم الداري حدث النبي صلى الله عليه وسلم بحديث، والنبي صلى الله عليه وسلم جمع الصحابة وحدثهم بحديث تميم الداري.

والزهري شيخ مالك له رواية عن مالك عليهما رحمة الله تعالى.

وذكر هنا عن الصديق، لكن ما وقفت على رواية للنبي صلى الله عليه وسلم عن الصديق رضي الله عنه، وقد أشار الشارح السخاوي عن الإذان، وحديث الإذان: النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري رضي الله عنه والله اعلم.

الفاضل هو الأعلى، والمفضول أقل منه.

ورواية الشيخ عن التلميذ كرواية الزهري ويحيى بن سعيد وربيعة وغيرهم عن مالك، رواية النظير عن النظير كالثوري وأبي حنيفة عن مالك حديث "الأيم أحق بنفسها من وليها".

فالزهري، ويحيى بن سعيد، وربيعة من شيوخ مالك فروايتهم عن مالك تُسمى رواية الشيخ عن التلميذ، والثوري وأبي حنيفة ومالك أئمة فقهاء فروايتهم عن بعضهم تُسمى رواية النظير عن النظير، يعني المثل عن المثيل، الذان هما في نفس الطبقة.

ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء، كرواية العباس عن ابنه الفضل، وعكسه. وكذا رواية الأم عن ولدها.

فأحياناً قد يروي الأب عن الابن، فلا تظن أنه مقلوب، أو ترى رواية الشيخ عن التلميذ فتظن أنه مقلوب وهو ليس بمقلوب، والأم قد تروي عن ولدها.

ومعرفة المدبج وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض، فإن روى أحدهما عن الآخر ولم يرو الآخر عنه فغير مدبج.

فالمدبج: يكون فيه القرين يروي عن القرين، والقرين الآخر يروي عنه، فمثلاً؛ سالم يروي عن نافع عن ابن عمر، ونافع يروي عن سالم عن ابن عمر، وكلاهما قرين للآخر، فهذا يسمى مدبج.

والمدبج في اللغة هو المُزَيَّن.

ثم قال: فإن روى أحدهما عن الآخر ولم يرو الآخر عنه فغير مدبج؛ فقد تظن أنه من نوع المزيد في متصل الأسانيد الذي مر معنا، لأنهما في طبقة واحدة، فهو يروي عن نظيره، ثم عن الشيخ، ويستطيع أن يروي عن الشيخ مباشرة، فتظن أنه من قسم المزيد في متصل الأسانيد وتقول أن في الإسناد زيادة وهو ليس فيه زيادة فاعلم ذلك. ولا يكون مدبج إلا إذا كان كلن منهما يروي عن الآخر، أما إذا كان واحد فقط هو الذي يروي عن الآخر فلا يسمى مدبجاً. ومثاله؛ رواية سليمان التيمي عن مسعر أمير المؤمنين في الحديث، ولكن مسعر لا يروي عن سليمان التيمي، فهذا لا يسمى مدبج وكلاهما أقران.

ومعرفة رواية الإخوة والأخوات كعمر وزيد ابني الحطاب.

فكذلك أسماء وعائشة رضي الله عنهما، من الاخوة والأخوات، وكذلك عتبة وعبد الله ابني مسعود.

ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتيهما، كالسراج فإن البخاري روى عنه وكذا الخفاف وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون أو أكثر.

هذا يسمى السابق واللاحق؛ فالسراج مات قبل البخاري بمئة وثمانية وثلاثين سنة، والبخاري يروي عنه، فنحن نقول بين الوفاتين انتبه، ولا نقول بين الوفاة والولادة. وفائدته؛ أن تعرف أن البخاري له إسناد عالي، وشارك غيره في الرواية، وهذا يوجد إلى اليوم فكم من طلاب الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى هم تلاميذه، وشاركهم في السماع من الشيخ طلاب طلابه.

فمثلاً؛ ابن باز توفي سنة ١٤٢٠هـ فإذا سمع منه شخصاً وكان عمره وقت السماع عشر سنوات وعُمِّرَ الى التسعين فيكون بين الوفاتين ثمانين سنه، فقد يطول العمر فهذا مثال لتقريب الصورة.

ومن لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة فمن بعدهم، كمحمد بن صفوان لم يرو عنه غير الشعبي.

أحيانا قد تجد بعض الصحابة ليس إلا واحد يروي عنه، فإذا عرفته ميزت، فتعرف أن هذا صحابي ولا يلزم الشهرة.

ومعرفة من عرف بأسماء أو نعوت متعددة، كمحمد بن السائب الكلبي المفسر.

محمد بن السائب كذاب معروف بالكذب.

ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب، ومعرفة مفردات ذلك.

فتمايز بين الاسماء، والكنى، والألقاب؛

فالكُنى: أن يقال لفلان: "أبو فلان" أو للمرأة: "أم فلان" والنبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التكنية، وكنَّى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها بـ أم عبد الله، فالتكنية سنة.

فمثلاً؛ سلمة بن عبد الرحمن، اختلف فيه، فقيل أن اسمه هو كنيته، وكم من الرواة اسمه "أبو بكر" وكم من الرواة من يعرف ويشتهر بكنيته، مثل أبو ذر رضي الله عنه مشتهر بكنيته، ولو تقول عويمر قل من يعرفه.

وكذلك الألقاب؛ كالأعمش، والأحدب، والأعرج، فهذه ألقاب موجودة ومعروفة، فقد تكون لهم مفردات تشتهر عنهم.

ومن اشتهر بالاسم دون الكنية وعكسه.

فهناك من اشتهر باسمه دون الكنية، وهناك من اشتهر بالكنية دون الاسم، كي لا يُشكل عليك عندما تسمع اللقب هُنا، وهناك تسمع الكنية، وهناك تسمع الاسم؛ فتظن أنهم ثلاثة وهم واحد، وهذا يحصل بالممارسة والنظر والتفتيش والاعتبار.

ومن وافق اسمه اسم أبيه.

هذا كثير وموجود؛ تجد راوي اسمه واسم أبيه واحد، كمعاوية بن معاوية ثقة من الثقات فاسمه واسم أبيه واحد.

والمؤتلف والمختلف.

المؤتلف: هو ما ائتلف خطاً واختلف لفظاً؛ يعني إذا كتبتها تكتب نفس الكتابة ولكن قد يختلف لفظاً فيختلف الشخص، مثل حيان وحَبان وحِبان فكلهم نفس الرسم، فحيان وحَبان تختلف بنقطة واحدة، وحَبان وحِبان تختلف بالفتح والكسر، فيجب أن تفرق بين هذا وهذا.

والمتفق والمفترق.

المتفق: هو ما اتفق خطاً ولفظاً لكنه مفترق من حيث أنه شخص آخر؛ فيكون اسم هذا مثل اسم هذا، مثلاً؛ ذكر المصنف في كتابه المقنع أن هناك ستة اسمهم خليل بن أحمد. فتفرق بينهم.

وقد يتفقان بالاسم الأول واسم الأب ويختلفان باسم الجد، وأحياناً تجد راويين كلاهما نفس الاسم ونفس اسم الأب ونفس اسم الجد.

وما تركب منهما.

أحياناً قد يكون الاسم واحد، والتركيب واحد، لكن يختلف في اللفظ كما قلنا الفرق بين حَبان و حِبان، أو عَقيل و عُقيل.

والمتشابه.

وهو كما ذكرنا حَبان و حِبان، أو عباس وعياش.

والمنسوب إلى غير أبيه كبلال ابن حمامة.

بلال بن حمامه: هو بلال بن رباح رضي الله عنه، وهنا منسوب الى أمه، فإذا سمعت بلال بن حمامة تعرف أنه بلال بن رباح، وكذلك صاحب الرسالة التي بين أيدينا ابن الملقن هو ابن النحوي، لكنه منسوب الى زوج أمه الذي كان يلقن الصبيان القران، فقيل ابن الملقن.

والنسبة التي يسبق إلى الفهم منها شيء وهي بخلافه، كأبي مسعود البدري فإنه نزلها ولم يشهدها.

على خلاف في ابن مسعود رضي الله عنه، هل شهد بدراً أو لا، والبخاري يقول أنه شهد، والجمهور على أنه لم يشهد بدراً، ومع ذلك يقال له البدري لأنه نزل ببدر، فلا يظن أنه ممن كان في غزوة بدر.

والمبهمات.

المبهم: كأن يقال: «حدثني رجل» أو «حدثتني امرأة». وأحياناً قد يهمل الاسم ولا يُبيَّن، والطالب عليه أن يفرق، فقد يقال لك حدثنا محمد، فأي محمد؟ تعرف هذا من سبر شيوخ الشيخ، ويسمى المُهمل.

والتواريخ والوفيات.

تحتاجها كي تعرف إذا روى التلميذ عن الشيخ، أو الشيخ عن التلميذ، فمثلاً؛ لو كان بين وفاتيهما مئتين سنة فهذا ما سمع منه.

ومعرفة الثقات والضعفاء ومن اختلف فيه منهم فيرجح بالميزان.

والكتب في هذا كثيرة، واليوم العمدة في معرفة الثقات على الكتب التي صنفت في الجرح والتعديل، فالرجوع إليها.

ومن اختلط في آخر عمره من الثقات وخرف منهم، فمن روى قبل ذلك عنهم قبل، وإلا فلا.

حقيقة الاختلاط كما قال السخاوي: «فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال» فهذا يسمى الاختلاط، والخطأ لا يسلم منه أحد، لكن أحياناً قد يصل الإنسان مع كبر سنه الى مرحلة يختلط عليه الحديث، ويختلف عليه الكلام، وتختلط عليه حتى الأفعال، فمن مُيز اختلاطه فيعرف متى اختلط فيقبل ما كان قبل الاختلاط، ولا يقبل ما كان بعد الاختلاط، ومن لم يُعرف متى اختلط فيتوقف فيه حتى يتبين، وهناك من أهل العلم من اختلط ولكن اهله حجبوه، فهو يريد أن يحدث لكن أبناؤه واهله منعوه من التحديث، وغالب الاختلاط يكون في آخر العمر، وأهل الحديث ولله الحمد ميزوا ما هو قبل الاختلاط وما هو بعد الاختلاط، وقالوا فلان روى عنه قبل الاختلاط وفلان روى عنه بعد الاختلاط، فيقبلون ما قبل الاختلاط ويردون ما بعد الاختلاط.

والشيء بالشيء يُذكر: فالسخاوي رحمه الله ذكر عن أبي الطيب الطبري زاد عمره على المئة وكانوا يتعجبون من بقاء حواسه كفهمه وحفظه وكلامه، فيقول لهم ما عصيت الله في واحدة منها.

حدثني بعض من زار الألباني رحمه الله تعالى في مرضه الذي مات فيه، أنه كان سبحان الله في مرضه الذي مات فيه يستحضر من الأحاديث وعقله معه، رغم أنه تجاوز هذا السن وشدة المرض، ويقول لهم هاتوا لي كتاب كذا وافتحوا على قسم كذا.

ومن احترقت كتبه أو ذهبت فرجع إلى حفظه فساء.

فبعضهم قد يكون ضعيف الحفظ في صدره وهو ضابط ضبط كتاب فهو لا يحدث إلا من كتاب فهذا ثقة وليس ضعيفاً، وكثير من الأئمة لا يرضا أن يحدث إلا من كتاب كالإمام أحمد رحمه الله تعالى مع حفظه في صدره، ولا يعني التحديث من الكتاب ضعف، بل هو أفضل من التحديث من الصدر لأن الصدر قد يَرِد فيه الخطأ، أما الكتاب أضمن، ولكن ينبغي أن تحفظ هذا الكتاب كما يقع في استعارة الكتب، فيغير فيه، وكثير من المحدثين ترك حديثهم بسبب إعارتهم للكتب، فيضاف فيها أو يغير فيها، وكان بعضهم عنده وراق يزيد وينقص في الحديث، فسبحان الله كيف حُفظ هذا الدين، وحفظت أسباب حفظ هذا الدين، والدقة هذه من نعمة الله سبحانه وتعالى.

ومن حدث ونسي ثم روى عمن روى عنه.

هذا حصل فيروي الشيخ حديث بإسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ينسى الشيخ أنه حدث هذا الحديث، فيسمع أن فلان يحدث عنه بهذا الحديث بإسناده، فيقول ما سمعت بهذا الحديث، لكن لأجل أن يحفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيحفظ الحديث من رواية التلميذ عنه بإسناده، كما حصل مع سهيل بن أبي صالح.

والشيء بالشيء يذكر: هناك من نسي وهناك من أنكر فيقول هذا ليس بحديثي فيقدم صاحب الشأن فإن قال هذا ليس من مروياتي يقدم كلامه على كلام غيره.

ومعرفة طبقات الرواة والعلماء.

فيعرف طبقات العلماء، وطبقات الرواة، وطبقات العلماء الذين اجتمعوا في طبقة واحدة، فقد يجتمعون في الشيوخ، وقد يجتمعون في التلاميذ، وقد يجتمعون في الرواية وهكذا.

والموالي والقبائل.

يعرف الموالي وأحياناً يطلق لفظ المولى على السيد، ويطلق أحياناً على المُعتق، فهو يطلق على المُعتِق ويطلق على المُعتَق، فيعرف كلا المولِيين، وفائدة معرفة الموالي والقبائل؛ أنه أحياناً قد ينسب المولى الى قبيلة مُعتِقه، فمثلاً: مكحول الشامي الهذلي، هو ليس هذلي لكن اعتقته امرأة هذلية من بني هذيل، فقيل له الهذلي، وكذلك أبو عالية الرياحي، اعتقته امرأة من بني رياح، فقيل الرياحي.

والبلاد.

فيقال: الدمشقي، أو العراقي، أو البصري.

والصناعة.

فيقال: الخزاز- البزار - والقزاز - والحداد.. وهكذا.

والحلي.

المراد بالحلي؛ هو الوصف كالأعمش، والأعرج، والأحول.. وهكذا.

آخر التذكرة وهي عجالة للمبتدي فيه ومدخل للتأليف السالف المشار إليه أولا، فإنه جامع لفوائد هذا العلم وشوارده ومهماته وفرائده. ولله الحمد على تيسيره وأمثاله.

فرغت من تحرير هذه التذكرة في نحو ساعتين من صبيحة يوم الجمعة سابع عشرين جمادى الأولى عام ثلاث وستين وسبعمائة، أحسن الله بعضها وما بعدها في خير. آمين.

هذا الكتاب هو مفتاح وليس النهاية، وخصوصاً أن هذا الكتاب تعرض للتعاريف، ولم يتعرض لتطبيقاتها وتفاصيلها، فهو مفتاح تنتقل به الى ما بعده، وكما أقول دائماً لا يلزم أن تفهم كل ما في الكتاب، فلو فهمت نصف الكتاب فأنت على خير، ولو تفهم ثلثي الكتاب أو ثلاثة أرباع الكتاب فأنت على خير، لا يعني عدم فهمك للكتاب كاملاً أنك لست على خير، لكنك تنتقل للكتاب الثاني الذي بعده إن شاء الله فستتكرر بعض المسائل التي لم تفهمها سابقاً فتفهما إن شاء الله، ودائماً استعن بالله وحده، وأكثر من الإلحاح على الله سبحانه وتعالى في سائر العلوم، وليس في هذا العلم فقط، فوالله ما تفلح إلا باستشعار أنه لا حول لك ولا قوة إلا بالله سبحانه وتعالى، وهو الذي هيئك للخير ويسر لك الخير، وكم من الناس اليوم تسعى في الدنيا وتقضي في شؤون الدنيا، وأنت هيئ لك الله سبحانه وتعالى الجلوس في مجالس العلم، والسماع للعلم الشرعي، أسال الله أن يختم لي ولكم بالصالحات.

وفي قول المصنف هنا "ومدخل للتأليف السالف المشار إليه أولا" يعني "كتابه المقنع"

وفي قوله رحمه الله "فرغت من تحرير هذه التذكرة في نحو ساعتين من صبيحة يوم الجمعة " فكانوا يقسمون النهار الى ساعات، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: الجمعة اثنتي عشرة ساعة.

فكانوا يقسمون النهار الى اثنتي عشرة ساعة، والليل الى اثنتي عشرة ساعة.

سَاعَاتُ النَّهارِ: الشُّرُوقُ ،ثُمَّ البكورُ ، ثُمَّ الغُدْوَةُ ، ثُمَّ الضُّحَى ،ثُمَّ الهاجِرَةُ ، ثُمَّ الظَهِيرَةُ ، ثُمَّ الرَّوَاحُ ثُمَّ العَصْرُ ، ثُمَّ القَصْرُ ، ثُمَّ الأصِيلُ ، ثُمَّ العَشِيُّ ، ثُمَّ الغُروبُ. وهي اثنتي عشرة ساعة.

وساعات الليل اثنتي عشرة ساعة أيضاً [1]

وهذه آخر الرسالة أسال الله أن يختم لي ولكم بالصالحات ويتجاوز عنا.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

حسابات شبكة بينونة للعلوم الشرعية

ليصلكم جديد شبكة بينونة، يسعدنا أن نتواصل على المواقع التالية:

① 【 تويتر Twitter 】

https://twitter.com/BaynoonaNet

② 【 تيليجرام Telegram 】

https://telegram.me/baynoonanet

١ – الشَّفَقُ، الغَسَقُ، العَتَمَةُ، السُّدْفَة، الفَحْمَةُ، الزُّلَّةُ، الزُّلْفَةُ، البُهْرَةُ، السَّحَرُ، الفَجْرُ، الصُّبْحُ، الصَّباحُ.

③ 【 فيسبوك Facebook 】

https://m.facebook.com/baynoonanetuae/

④ 【 انستقرام Instagram 】

https://instagram.com/baynoonanet

⑤ 【 واتساب WhatsApp 】

احفظ الرقم التالي في هاتفك

☎ https://api.whatsapp.com/send?phone=971555409191

أرسل كلمة "اشتراك"

تنبيه في حال عدم حفظ الرقم لديك

((لن تتمكن من استقبال الرسائل))

⑥ 【 تطبيق الإذاعة 】

لأجهزة الأيفون

https://appsto.re/sa/gpi5eb.i

لأجهزة الأندرويد

https://goo.gl/nJrA9j

⑦ 【 يوتيوب Youtube 】

https://www.youtube.com/c/BaynoonanetUAE

⑧ 【 تمبلر Tumblr 】

https://baynoonanet.tumblr.com/

⑨ 【 بلوجر Blogger 】

https://baynoonanet.blogspot.com/

⑩ 【 فليكر Flickr 】

https://www.flickr.com/photos/baynoonanet/

⑪ 【 لعبة كنوز العلم 】

لأجهزة الأيفون

https://goo.gl/Q8M7A8

لأجهزة الأندرويد

https://goo.gl/vHJbem

【 البريد الإلكتروني 】

info@baynoona.net

【 الموقع الرسمي 】

http://www.baynoona.net/ar/

شبكة بينونة للعلوم الشرعية

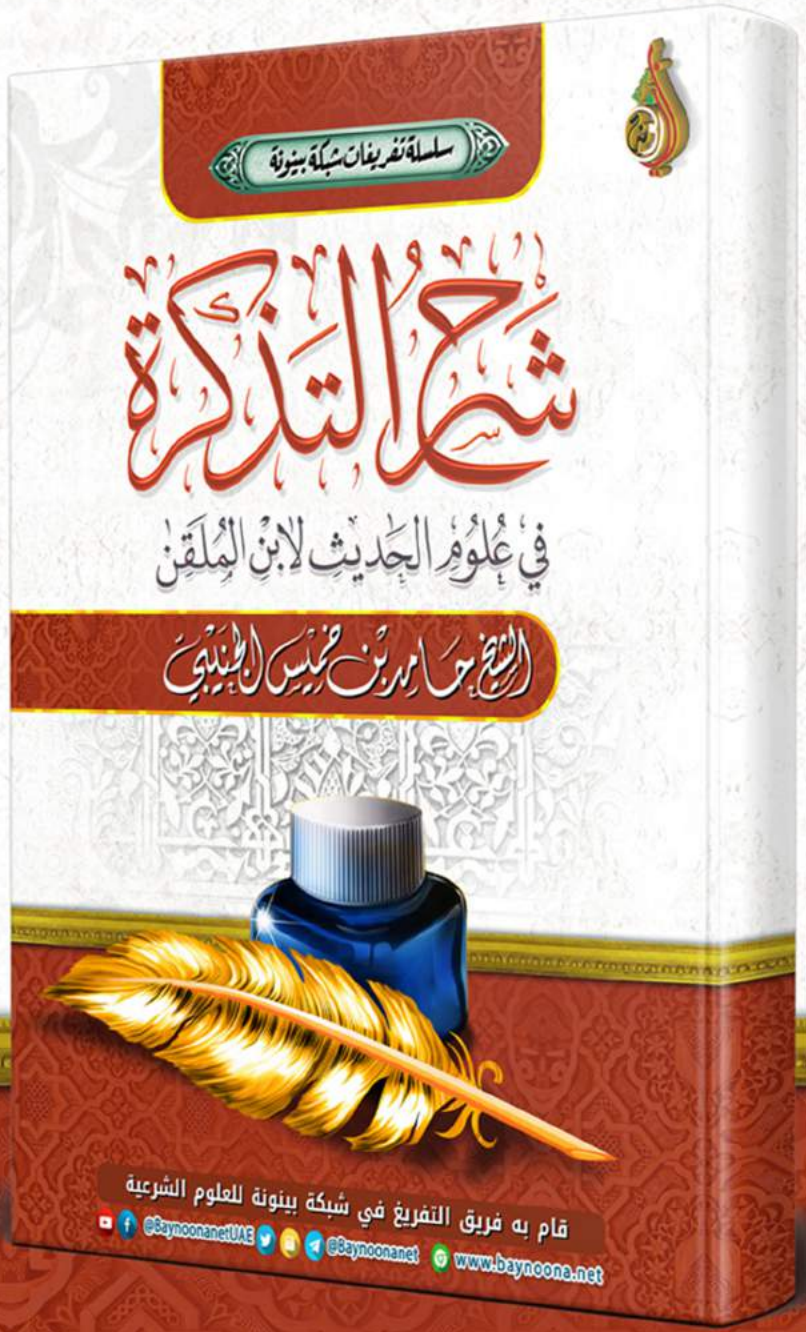

جميع الحقوق محفوظة